

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت

ميدان علوم إقتصادية ، تجارية ، وعلوم
التسيير .

شعبة: علوم إقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الإقتصادية التجارية ،

وعلوم التسيير

قسم: علوم إقتصادية

من إعداد الطلبة:

• مكي ياسين

• جبور عبد القادر

صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك قطر الإسلامي QIB (2010-2022)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
أ.د. بلجيلالي فتيحة	أستاذة التعليم العالي "أ"	رئيسة	جامعة تيارت
د. بوسعيد محمد عبد الكريم	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا ومقرّرا	جامعة تيارت
د. معاشي مليكة	أستاذة مساعدة "ب"	ممتحنة	جامعة تيارت

السنة الجامعية: 1444هـ / 1445هـ - 2023م/2024 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1438

شكر وتقدير

إلى من سهر عليا الليالي، و أنفقا عليا النفيس والغالي
الشكر للرحمان على نعمة العلم التي أنعم بها و التي أوصانا بها الرسول صلى
الله عليه عليه وسلم حيث قال "اطلب العلم من المهد إلى اللحد " صدق
رسول الله ﷺ ..

نتقدم بشكرنا الخاص إلى كل من قدم إلينا يد المساعدة
ولم ييخل علينا بأية معلومة تخص موضوعنا وكذلك أستاذنا المحترم " بوسعيد
محمد عبد الكريم" و كل أساتذة السنة الثانية ماستر إقتصاد نقدي وبنكي.
كما لن ننسى أن نتفضل بالشكر إلى من قدم لنا يد المساعدة و المساندة
من قريب أو بعيد.

شكرا

الاهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد فيلى من نزلت في حقهم

الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ إِنَّمَا يُبَلِّغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا* ۗ وَاحْفَظْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا}

الإسراء الاية(2423)

نهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما نملك في الوجود أمهاتنا و أبائنا حفظهما الله لنا...

إلى أفراد أسرتنا،سندنا في الدنيا ولا نحصي لهم فضلا...

إلى كافة الأصدقاء و الأحباب كل باسمه...

إلى أساتذتنا الكرام و أسرة الكلية...

إلى كل زملائنا سنة الثانية ماستر إقتصاد نقدي وبنكي وفي الأخير أنجو من الله تعالى أن يجعل

عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج

شكرا



الإهداء

الشكر والتقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أ مقدمة

07 الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي

07 مقدمة الفصل

08 المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية

08 المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية

09 المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

10 المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

11 المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

11 المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي

12 المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

22 المطلب الثالث: مخاطر صيغ التمويل وطريقة إدارتها

28 المبحث الثالث: أثر صيغ التمويل على ربحية البنوك الإسلامية

28 المطلب الأول: الربحية في البنوك الإسلامية والعوامل المؤثرة عليها

30 المطلب الثاني: مؤشرات توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

31 المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في جمع و تحليل البيانات

33 خلاصة الفصل

35 الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على بنك قطر الإسلامي

35 مقدمة الفصل

36 المبحث الأول: بنك قطر الإسلامي

36 المطلب الأول: نشأة وتأسيس بنك قطر الإسلامي

38 المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك قطر

40 المطلب الثالث: صيغ التمويل التي يعتمدها بنك قطر الإسلامي

42 المبحث الثاني: آلية التمويل الإسلامي في بنك قطر الإسلامي

42 المطلب الأول: هيكل موجودات بنك قطر الإسلامي


46	المطلب الثاني:دراسة تحليلية على اساس أدوات التحليل المالي لبنك قطر الإسلامي
50	المطلب الثالث: مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في ربحية بنك قطر الإسلامي
53	المبحث الثالث : النتائج المستقاة من الدراسة.....
53	المطلب الاول: النتائج المتوصل إليها من الجانب التطبيقي للدراسة
53	المطلب الثاني : تفسير نتائج الجانب التطبيقي من الدراسة
54خلاصة الفصل
56خاتمة
قائمة المصادر والمراجع.....



قائمة الجداول

قائمة الجداول

- الجدول (1-2) الموجودات المالية الإجمالية ونسب نموها 42
- الجدول (2-2) قيم موجودات التمويل حسب بعض الصيغ التمويلية..... 44
- الجدول (3-2) توزيع الموجودات الكلية على صيغ التمويل..... 45
- الجدول (4-2) الإيرادات المحققة من مختلف أنشطة التمويل..... 46
- الجدول (5-2) نسب مساهمة كل صيغة من صيغ التمويل في توليد إجمالي الإيرادات..... 47
- الجدول (6-2) تطور هامش الربح لصيغ التمويل المعتمدة من طرف بنك قطر الإسلامي 48
- الجدول (7-2) معدل العائد على الموجودات الكلية..... 49
- الجدول (8-2) معدل توليد الأرباح المتأتية من صيغ..... 51



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

- 14 الشكل : (1-1) خطوات المرابحة.....
- 15 الشكل: (2-1) خطوات السلم تسليم المبيع.....
- 16 الشكل: (3-1) آلية عقد الإجارة.....
- 18 الشكل : (4-1) خطوات المشاركة.....
- 19 الشكل رقم: (5-1) خطوات المضاربة.....
- 21 الشكل: (6-1) خطوات الاستصناع.....
- 21 الشكل: (7-1) خطوات المساقات.....
- 38 الشكل : (1-2) يمثل هذا الشكل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
- 43 الشكل (2-2): تطور الموجودات الكلية حسب سنوات الدراسة.....
- 45 الشكل (3-2): قيمة الموجودات حسب صيغ التمويل.....
- 48 الشكل (4-2): نسب مساهمة صيغ التمويل الاسلامي من اجمالي الايرادات.....
- 49 الشكل (5-2): تطور هامش الربح لصيغ الملكية والمديونية.....
- 49 الشكل(6-2): معدل تطور العائد على الموجودات.....
- 51 الشكل (7-2): معدل توليد الأرباح من صيغ التمويل.....



مقدمة

تعيش البنوك الإسلامية اليوم أفضل حالاتها في ظل زيادة الطلب على الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تتنافى مع الصناعة المالية التقليدية وما تحمله من ربا وغرر وتعدي على أموال الناس ، وخاصة بعد أزمة الرهن العقاري وما إنجر عنها من هشاشة الإقتصاد الرأس مالي الربوي، الأمر الذي دفع الدول الإسلامية والغير إسلامية على حد سواء للاتجاه نحو الإستثمار في الأدوات المالية الإسلامية ، هذا الذي دفع المصارف الإسلامية لتبني صيغ تمويلية تلبي سوق الطلب على الإستثمار وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وفق أهم قاعدة والتي تقتضي بأن المغنم لا تأتي إلا بتحمل المغارم.

سعت البنوك الإسلامية لإيجاد توليفة مثالية تساهم في تراكم رأس المال الثابت وذلك من خلال صيغ تمويلها بهدف تقوية مركزها المالي، فمن العملاء من لايتعامل مع البنوك التقليدية، وهو ما يفقد الدول الإسلامية كتلة نقدية كبيرة خارج الدائرة الإقتصادية، الأمر الذي حفز البنوك الإسلامية على المنافسة وطرح صيغ تمويلية بديلة من شأنها دفع عجلة التنمية الإقتصادية وتوليد أقصى كم ممكن من الأرباح .

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق نتضح معالم إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير صيغ التمويل على توليد الأرباح في منظومة البنكية الإسلامية ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو التمويل الإسلامي؟ و ما هي الصيغ التي يعتمدها؟
- ما هي الأساليب التي تعتمدها البنوك الإسلامية في تمويلها؟
- ما هي مؤشرات المستخدمة لقياس الأرباح في البنوك الإسلامية ؟
- ما مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في أرباح البنوك الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

- تعتمد البنوك الإسلامية على صيغ التمويل بشكل كبير في توليد الأرباح.
- تستخدم البنوك الإسلامية مؤشر الربحية كطريقة لقياس الأرباح التي حققتها.

دوافع موضوعية

- النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية عقب أزمة الرهن العقاري.
- حداثة الموضوع وتزايد انتشاره على مستوى العالم دفع لإعطائه أهمية أكبر
- معرفة مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في توليد الأرباح للبنوك الإسلامية.

دوافع ذاتية

- كون الموضوع ضمن مجال التخصص .
- لما يحققه الموضوع من خدمة المجتمع المنافي للإقتصاد التقليدي.
- لما تقدمه الصناعة المالية الإسلامية من خدمة للمجتمع المحافظ.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال توجه الأنظار نحو البنوك الإسلامية، خاصة بعد ما حققته من إنجازات عقب الأزمة العالمية الأخيرة والتي أظهرت ضعف البنوك التقليدية وهشاشة أنظمتها التقليدية ، الأمر الذي دفع الباحثين الإقتصاديين للتوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية وما فيها من بدائل .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تبيان صيغ التمويل المعتمدة في المصارف الإسلامية.
- التعرف على مؤشرات التي تقيس القدرة على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية.
- إبراز أثر صيغ التمويل على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية.

الدراسات السابقة:

➤ دراسة ضيف سعيدة مجلة المنتدى للدراسات الاقتصادية 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض صيغ التمويل من خلال نظام التمويل الإسلامي، والمتمثلة في المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإيجار، السلم، الاستصناع، حيث تعتبر صيغ التمويل الإسلامي أهم الصيغ التمويلية ذات الكفاءة العالية نظرا لتنوعها وتعدد أساليبها، كما حاولنا التعرف على مخاطر التي صادفت المؤسسة الإسلامية في التمويل عن طريق كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامية، و معرفة الأساليب الملائمة لإدارة مخاطرها، حيث أن المصارف الإسلامية باستطاعتها أن تستخدم أدوات قد ثبتت مشروعيتها وتخفف من حدة هاته المخاطر.

➤ دراسة خوله عزاز سنة 2018 صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية صيغ التمويل الإسلامي في دعم ربحية البنوك الإسلامية، وحتى تكون هذه الدراسة أكثر عمقا تمت دراسة وتحليل مدى توليد صيغ التمويل الإسلامية للأرباح في بنك قطر الإسلامي، ومن ثم الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري. وقد خلصت إلى أن النسبة الأعلى من الأرباح في بنك قطر الإسلامي تتأتى من الصيغ القائمة على الملكية (المشاركة، المضاربة)، على الرغم من أن البنك يولي أهمية أكبر لصيغة المرابحة، بتخصيصه لها نصف إجمالي موجودات التمويل كونها الصيغة الأقل مخاطرة، والأسرع دوراناً للسيولة، والأكثر ضماناً بالنسبة للعملاء، وفي المقابل فإن بنك البركة يقدم صيغا في أغلبها هي تمويل قصير ومتوسط الأجل تجمع بين السلم، المرابحة، والاستصناع، والإجارة. وقد ساهم هذا التنوع في تحقيق نتائج سنوية إيجابية إلا أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون مواكبة درجة التقدم للتجارب الرائدة والتي من بين أهمها عوائق التسيير والتنظيم والتدريب والتأهيل والكفاءة في اختيار الصيغ المثلى للتمويل.

➤ دراسة عقبة عبد اللاوي، آسيا قروي، صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك قطر الإسلامي للفترة 2006-2014.

استهدفت الدراسة تحليل مدى توليد صيغ التمويل الإسلامية للأرباح في بنك قطر الإسلامي، ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بمسح البيانات المالية للبنك محل الدراسة للفترة 2006 - 2013، ومن ثم تحليلها إحصائياً ووصفياً وحساب المؤشرات المتعلقة بربحية وكفاءة الأداء المالي للبنك، وقد خلصنا إلى أن بنك قطر الإسلامي تتولد جلّ أرباحه من صيغة المرابحة والمساومات، وتشكّل الأرباح المتولدة من الصيغتين ما يتجاوز نسبة 50% من إجمالي الأرباح، ومن خلال تحليل مؤشرات ونسب الربحية التي تم قياسها خلصنا أن نسبة هامش الربح الأعلى تتأتى من الصيغ القائمة على الملكية من مشاركة ومضاربة، إلا أن البنك لم يولي أهمية لهذه الصيغ مقارنة بصيغة المرابحة، والتي حُصصت لها نصف إجمالي موجودات التمويل، ويرجع تركّز عمليات التمويل في البنك ضمن صيغة المرابحة كونها صيغة أقل مخاطرة، وأسرع دوراناً للسيولة، وأكثر ضماناً بالنسبة للعملاء.

➤ دراسة أمارة محمد يحيى عاصي 2010 :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، حيث تمثلت الإشكالية في معرفة مدى تأثير قواعد التمويل وهيكل الموارد والاستخدامات على أداء المصارف الإسلامية، وسبب توسع المصارف الإسلامية في تطبيق الصيغ التمويلية والاستثمارية على حساب صيغ التمويل، حيث قامت الباحثة بدراسة تطبيقه أجرتها على القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، وذلك من خلال المراقبة المالية لنشاطه ووصول لتحديد طبيعة العلاقة بين هيكل الموارد وهيكل الاستخدامات، والعلاقة بين درجة تنوع استثمارات المصرف ودرجة المخاطرة، وبعد التحليل المالي الذي أجرته الباحثة للقوائم المالية للبنك توصلت إلى أن الأصول المالية تنمو بمعدلات متضاعفة خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يشير إلى أن المصرف الإسلامي (محل) الدراسة قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، وأنه: بكفاءة عالية في الأداء المالي، كما لاحظ أن مصادر الأموال في تزايد حاد ومستمر حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الجارية للعملاء مما يعني أن

مقدمة:

المصرف الإسلامي (محل) الدراسة يحتل مكانة مرموقة في سوق المصرفية الأردنية ، وأنه يكتسب ثقة المودعين فيه بدليل قيامه باستمرار بجذب الودائع وتنميتها . كما تشير نسبة الأصول إلى الخصوم إلى وجود توازن نسبي بينهما ، أي أن المصرف الإسلامي (محل) الدراسة قادر على تغطية (الخصوم) من خلال الأصول، وأن نسبة العائد على حقوق الملكية في تزايد مستمر للمصرف الإسلامي (محل الدراسة) ، مما يدل إتباع المصرف استراتيجية تعظيم حقوق الملكية ، الأمر الذي يشير إلى تحقيق أهداف أصحاب حقوق الملكية.

➤ دراسة بن يابر حبيب ،عبد لرحمان عبد القادر، تطبيقات صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على مبدأ الدين التجاري بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيفية تطبيق صيغ التمويل المصرفي الإسلامي التي تركز على مبدأ الدين التجاري، والتي تتمثل في المرابحة والسلم والإجارة والاستصناع، باعتبارهما الصيغ السائدة في تمويلات جل البنوك الإسلامية، وخاصة تطبيق صيغة بيع المرابحة للأمر بالشراء التي تمثل النسبة الأكبر، حيث تصل في بعض البنوك الإسلامية إلى نسبة % 90 من إجمالي تمويلاتها، ويرجع ذلك إلى سهولة استخدامها وقلة مخاطرها .

➤ دراسة عبد اللطيف طيبي 2009

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة التمويل الإسلامي ومدى مساهمة بعض المخاطر الكلية ومؤشرات العوائد في تفسير المناهج التمويلية المعتمدة ببنك البركة الجزائري ، والعلاقة بين التمويلات الممنوحة من بنك البركة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات العوائد فيه ، و لمعالجة هذه الإشكالية استخدم في Eviews والبرنامج الإحصائي ايفيوز MS Excel الباحث أدوات مختلفة كبرنامج اكسل بناء النموذج والمساعدة في تحليل وبيان الارتباطات بين مجموعة المتغيرات محل الدراسة وتوصل الباحث إلى نتائج أهمها أن عملية التمويل الإسلامي تتم وفق مناهج مقبولة شرعا تسعى لتحقيق عوائد مباحة والمساهمة في تحقيق الاستقرار والرخاء الاجتماعي ، وأن البنوك الإسلامية تقوم على ركيزتين ؛ أولاهما فنية وتتمثل في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، والثانية شرعية بتطبيق أحكام الشرع في العمل المصرفي والمتمثلة في المنهيات والمأمورات والمباحات . كما وضح أن هامش الربح في بنك البركة الجزائري يعكس المستوى الجيد لكفاءة إدارة البنك في قياس مستويات الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وأن الإيرادات الإجمالية للبنك ولكل صيغة تفسر بدرجة عالية التمويلات المعتمدة بالبنك إضافة إلى مؤشرات الرفع المالي والذي كان له تفسير لجل هذه المتغيرات التابعة إضافة إلى هامش الربح والذي يعكس مستوى الأداء الذي كان له تفسير عالي لغالبية المتغيرات التابعة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: جاءت هذه الدراسة ضمن الحدود الجغرافية لبنك قطر الإسلامي.

الحدود الزمانية: حددت هذه الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2022

قصد الوصول للأهداف المرجوة والإجابة على الأسئلة المطروحة إستخدمنا المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها ، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها باعتبار أننا ملزمين بوصف شامل لكل متغير تتضمنه الدراسة.

أما الجانب التطبيقي من الدراسة فإعتمدنا على المنهج التحليلي أو ما يعرف بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية، وذلك من خلال اعتماد على دراسة تحليلية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام مؤشرات الأداء المالي والنسب المالية من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة.

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع وتحليله قمنا بتقسيمه إلى :

-الجانب النظري:

حيث إعتمد هذا الجانب على الدراسات السابقة والكتب والمقالات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة ،حيث تضمن الفصل الأول من الدراسة لثلاث مباحث : جاء المبحث الأول بعنوان "عموميات حول التمويل الإسلامي" والذي تناول مفاهيم عامة حول التمويل الإسلامي ، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان " مؤشرات وإدارة صيغ التمويل الإسلامي" والذي بين متغيرات الأداء لصيغ التمويل الإسلامي في شكلها النظري، أما فيما يخص المبحث الثالث فكان حول "مدخل للبنوك الإسلامية" حيث تطرقنا فيه لتعريف البنوك الإسلامية ودراسة المتغيرات المؤثرة على الربحية فيها

الجانب التطبيقي :

تضمن هذا الفصل دراسة تطبيقية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 وإلى غاية سنة 2022 ، وقد جاء في ثلاثة مباحث قسمت كالتالي: بين المبحث الأول لمحة تعريفية لبنك قطر الإسلامي وهيكله التنظيمي ومختلف نشاطاته، أما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة تحليلية لمتغيرات المالية في بنك قطر الإسلامي خلال فترة الدراسة ، فيما جاء المبحث الثالث بأهم نتائج الدراسة التطبيقية ومحاولة تفسيرها.

وفي الأخير توجنا الدراسة بخاتمة بينا من خلالها أهم النتائج والتوصيات.

صعوبات الدراسة:

خلال إعدادنا للدراسة واجهتنا بعض الصعوبات لعل أكثرها الجانب التطبيقي، خاصة ما تعلق بإستخلاص البيانات المالية من التقارير المالية السنوية لبنك قطر الإسلامي، وذلك بإعتبار أن التقارير الإثني عشر تختلف في تصنيفها وأبوابها، بالإضافة للجمع بين صيغتين أو أكثر من صيغ التمويل في صيغة واحدة وبيان مالي واحد، الأمر الذي صعب من مهمة معالجة بيانات كل صيغة على حدى.



الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للتمويل
الإسلامي

مقدمة الفصل :

إن الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول المعتمدة أساسا على الصناعة المالية التقليدية دفعها للإيجاد بدائل تخدم إقتصادها ولا تتصادم مع شرائع الدين الحنيف، وهو ما ساعد البنوك الإسلامية على الانتشار والتوسع وذلك بتفعيل صيغ تمويلية تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في العمل، بدلا من أسس التمويل التقليدية القائمة على تقديم الأموال دون المشاركة في العمل.

شهدت البنوك الإسلامية تنامي كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة، ذلك لما وفرته من منتجات مالية، وتحسين نوعية الخدمات المبنية على أساس مجموعة من الصيغ التمويلية الإسلامية تتماشى مع ضوابط الشريعة السمحاء، وعليه تم تخصيص هذا الفصل كمدخل نظري للتمويل الإسلامي ضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي

المبحث الثاني: أثر صيغ التمويل على ربحية البنوك الإسلامية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية.

تعد البنوك الإسلامية من أحدث أشكال البنوك نشأة، إلا أنها تساهم وبفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والمتوازنة لكافة المناطق والقطاعات، وذلك من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والمالية التقليدية، حيث يتجلى هدفها في توظيف أموال المودعين بشكل فعال في مشروعات تنموية تعود بالمنفعة على كل من المودعين والبنك والمجتمع، وذلك وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

ولتحقيق فهم معمق وتحديد دقيق للجانب النظري وإطلالته المفاهيمية للبنوك الإسلامية، خصصنا هذا المبحث لدراسة ماهية البنوك الإسلامية من خلال إعطاء تعاريفها وتحديد أهم أهدافها وخصائصها وأسس عملها.

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية:

لقد تعددت وتباينت وجهات نظر الكتاب والباحثين في مجال الصيرفة الإسلامية حول تحديد تعريف للبنوك الإسلامية، حيث تم تعريفها بعدة تعريفات من بينها:¹

-عرفت البنوك الإسلامية" بأنها المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقد على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالمؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية، ويستهدف تجميع أموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي²

-و عرف أيضا على أنه

هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاء فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض ولا يداين أحدا مع اشتراط بتمويل للنشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح. فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم وبينما يضع تفرقة بين البنك الإسلامي وغيره من البنوك إلا أنه ينصب على واحد وهو عدم التعامل بالفائدة

ولكي يكتمل تعريف البنك الإسلامي لابد من إضافة شرط تحريم الفائدة والالتزام في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية.³

ومن خلال ما سبق نستنتج أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة من خلال جذب مدخرات الأفراد والمؤسسات " أصحاب الفائض " وتوظيفها واستثمارها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكل هذا في إطار قواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها.

¹ إبراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم، الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، دراسة حالة البنك الإسلامي

الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 22، العدد 03، 2019

² محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001، ص 90

³ عبد الرحمن يسرى أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، لطبع ونشر وتوزيع، الإسكندرية 2001

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية.

وظائف البنوك الإسلامية:

لا تختلف وظائف البنوك الإسلامية عن وظائف البنوك التقليدية إلا في عدم استعمالها للفائدة الربوية ، حيث تتمثل وظائفها في:¹

-قبول الودائع بعيدا عن الفائدة.

-إصدار سندات المقارضة.

-وتأدية الخدمات البنكية بصفة عامة.

وفيما يلي سنوضح كل وظيفة على حدى:

1- قبول الودائع بعيدا عن الفائدة:

ومن أهم هذه الودائع نجد ما يلي:

أ- ودائع تحت الطلب : ويتم فيها استعمال الشيكات.

ب- الودائع الاستثمارية : وهي ودائع يتفق فيها المودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة زمنية معينة سنة أو أكثر أو بصورة مستمرة مقابل أن يشارك المودع في الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات الاستثمارية.

ج- الودائع الادخارية : وهي ودائع صغيرة تودع في البنك بغرض استثمارها مع حرية التمتع بسحبها عند الطلب، كما يمكن لهذه الودائع أن تستخدم في تمويل الأنشطة غير إئتمانية.

1- إصدار سندات المقارضة.

و هي وثائق محدودة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحرر بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا وهي نوعان، سندات المقارضة المشتركة. سندات المقارضة المخصصة

2- الخدمات المصرفية الأخرى:

تقدم البنوك الإسلامية خدمات أخرى لعملائها، وهذه الخدمات مختلفة ومتنوعة منها تأدية الشيكات ، تحصيل الأوراق التجارية، فتح الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان تأجير الصناديق الحديدية، إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات، شراء وبيع العملات الأجنبية، تلقي الاكتتابات، ممارسة التأمين التعاوني والمساهمة في شركات تأمين إسلامية، وتقديم خدمات اجتماعية².

¹ فلاح حسين الحبيبي، مؤيد عبد الزهن النوري - إدارة البنوك - دار وائل للنشر، الطبعة 2 ، الأردن، 2003 ، ص11

² خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة الطبعة الثانية دار وائل للنشر 3 الأردن، 2011، ص37-

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

- تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الأفراد والجهات المختلفة من المجتمع، والانتفاع منها باستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية مما يحقق نفعاً لأصحابها، وللبنك، ولمن يستخدمها، ومن ثم انتفاع المجتمع والاقتصاد ككل نتيجة لذلك، سواء كانت هذه المدخرات مرتبطة بعدم الاستخدام المؤقت لها لعدم الحاجة لمثل هذا الاستخدام من قبل أصحابها، أو تلك المرتبطة بعدم الاستخدام الدائم الذي يستمر لفترة طويلة، والذي يمثل اكتنازا للموارد ومن ثم عدم الانتفاع منها، وخاصة منها المدخرات الصغيرة التي ترتبط بالشرائح الواسعة في المجتمع، والتي لا تهتم البنوك التقليدية بتجميعها، رغم أنها يمكن أن تكون مصدر لتجميع موارد مالية كبيرة

-تحقيق ربح مناسب ومشروع من أعمالها ونشاطاتها، سواء للمساهمين، أو لأصحاب الحسابات أو المدخرين، أو المتعاملين معها من مستخدمي الموارد التمويلية التي توفرها لهم البنوك الإسلامية وبالصيغ المتعددة التي يتم فيها هذا التمويل، وبحيث لا تتم المغالاة في تحقيق الربح، أي أن يكون الربح معتدل ومقبول، وبالشكل الذي لا يحدث ضرراً بكافة الأطراف ذات الصلة بعمل هذه البنوك ونشاطاتها.

-العمل على القيام بالنشاطات الاقتصادية، وإحداث التوسع فيها بما يضمن الإسهام في تطوير الاقتصاد وبما يحقق انسجاماً مع مضامين ومقاصد الشريعة الإسلامية، ومن خلال الصيغ والأساليب والوسائل التي تتفق معها.

- تقديم الخدمات الاجتماعية والتي تساهم في خدمة المجتمع وتطويره، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الاجتماعي العام، وخدمة أفراده وبالذات المحتاجين منهم من خلال القروض الحسنة، والإسهام في المشروعات الاجتماعية الخيرية وكذلك الإسهام بجمع أموال الزكاة وغيرها واستخدامها في الأوجه المخصصة لها وللمحتاجين إليها وبالشكل الذي يتطابق مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها

-العمل من أجل الوصول إلى تحقيق سلامة وقوة المركز المالي للبنك الإسلامي، وبالشكل الذي يجعله قادراً على زيادة حصته في السوق المرتبط بها بزيادة قدرته على تجميع الموارد، واستخدامها، والتوسع في خدماته، بالشكل الذي يوفر نفعاً أكبر للمساهمين والمتعاملين، والمجتمع، والاقتصاد ككل¹

¹خطر سعدية التمويل الإسلامي و مدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008, مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، إقتصاد دولي، جامعة وهران 2015 ص 68-69

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي.

يعد التمويل الإسلامي بديلا يكفل الإستثمار دون الوقوع في حرج التمويل التقليدي وما ينجر عنه من فوائد محرمة شرعا ، وذلك كونه يعتمد على مجموعة من الصيغ التمويلية تحكمها ضوابط الدين الحنيف.

وعليه تم تحديد هذا المبحث لدراسة التأصيل النظري للتمويل الإسلامي وما فيه من ضوابط وتقسيمات

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي.

أولا: تعريف التمويل الإسلامي

إن المفهوم الاصطلاحي للتمويل الإسلامي هو أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذا قيمة مالية لشخص آخر على سبيل التبرع أو على سبيل منفعة متبادلة بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمة في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري¹ كما يعرف التمويل الإسلامي على أنه "مجموعة من الصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي شرط الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية"

التمويل الإسلامي يهدف إلى تطوير الخدمات المصرفية و المنتجات المالية للتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية ، والتمويل الإسلامي بمفهومه المعاصر ويمكن أن يقال عنه "هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات والأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجيات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإيجارة أو الاستصناع أو السلم أو القرض"²

ثانيا: أنواع التمويل الإسلامي : وينقسم إلى ما يلي:

التمويل قصير الأجل:

يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية احتياجات دورة رأس المال العامل، إذ غالبا ما تكون مدة هذا ، التمويل أقل من سنة وفي أنشطة المصارف الإسلامية تكون عمليات المرابحة هي النشاط المناسب للتمويل القصير الأجل إذ تتميز بالمساهمة في زيادة رأس المال المتداول وسرعة عدد مرات التداول في العام الواحد

أما بالنسبة لأهم المميزات التي تجعل من المصارف الإسلامية تتعامل بهذا النوع من التمويل ما يلي

-سهولة السداد من ممول إذ يمكن سداه على المدى القصير

-القدرة التأثيرية على سرعة معالجة المواقف التي تؤثر على قدرة المشروع

¹ مختاري مصطفى، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، ص: 51

² فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة ط1، عمان 1999 ، ص97

- عدد مرات التداول في العام الواحد.¹

تمويل متوسط الأجل :

تستخدم المصارف هذا النوع من التمويل للمشاريع التي تحتاج إلى الآلاف من الآلات أو تزيد إذ تصل المدة في هذا النوع إلى ثلاث سنوات ويتميز التمويل المتوسط الأجل بما يلي:
-يؤدي نفس الأغراض التي يستخدم لأجلها التمويل طويل الأجل
-يتمتع هذا النوع من التمويل بنوع من المرونة لمعالجة العجز في المشروعات

تمويل طويل الأجل :

يكون الغرض من هذا النوع من التمويل هو شراء الأصول الثابتة والآلات والمعدات اللازمة لإنشاء المشاريع الكبيرة والتي تستغرق عملية إنشائها مدة من الزمن لا تزيد عن الخمس سنوات، ويساهم هذا النوع من التمويل مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يركز على المشاريع ذات الطابع الإنتاجي، ويكون البنك شريكا في إنشاء هذه المشروعات من بداية العمل فيها.
و مما سبق ذكره يمكن القول أنّ البنوك الإسلامية تعتمد على صيغ تمويلية تختلف من حيث طبيعة عملها و مجالها الزمني و تسعى لتحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة و فيما يلي نذكرها بضوابطها و تقسيماتها و أهدافها²

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

تختلف البنوك الإسلامية في أعمالها المصرفية عن البنوك التقليدية في طبيعة تمويلها حيث أنها تعتمد على المشاركة في رأس المال الإنتاجي و هو ما أحدث تغيير جذريا في السياسات المالية، إن التمليك هو مزيج من أساليب تمويلية نذكر منها:

أولاً: المرابحة

تعد المرابحة أكثر الصيغ إستعمالا لدى البنوك الإسلامية وذلك لما توفره من تمويل لأصحاب الدخل المتوسط بالخصوص ، وفيما يلي نقدم بعض التعاريف وشروط العمل الخاصة بالمرابحة الإسلامية.

1- تعريف المرابحة:

يطلق على المرابحة لفظ "البيوع الإسلامية " وبيع المرابحة هو أحد صور البيوع الإسلامية، وهو بيع "الأمانة " المعروف في الشريعة الإسلامية والذي يختلف عن بيوع "المساومة" في انه في بيع الأمانة يتم الاتفاق فيه بين البائع والمشتري على ثمن السلعة أخذا في الاعتبار ثمنها الأصلي الذي اشتراها به البائع.

أما في البيوع المساومة فيتم الاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن بغض النظر عن الثمن الأصلي للسلعة ، وتتم عملية المرابحة في حالة زيادة ربح السلعة عن الثمن الأصلي للسلعة الذي تم

¹ احمد ياسين ، عزيز اسماعيل محمد، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية و أهميته الاقتصادية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية بغداد، 2013 ، ص 467
² أحمد ياسين، نفس المرجع السابق ص 468

شراؤها به، ويمكن تعريفها "أنها البيوع التي يزيد فيها السعر لسلمة من السلع عن سعر شراء السلمة الأصلي لتحقيق الربح".¹

يتم البيع بالمرابحة إذا ما اشترى شخص بضاعة بمبلغ خمسين جنية بمصاريفها المختلفة، وجاء آخر يطلب شراءها عالماً بمواصفاتها وظروف شرائها الأول، فيقوم المشتري الأول "البائع" ببيعها له بثمن شرائها الأول مضافاً إليه ما يتفقون عليه من ربح زيادة، فلو بيعت بستين جنيهاً، فإن المشتري الأخير يجب أن يكون عالماً لمكونات هذا المبلغ أي أنه يتكون من تكلفة الشراء الأول وهو خمسين جنية مضافاً إليه الربح وقدره عشرة جنيهاً، إذا ضرت خيانة البائع فيما ذكره من الثمن أو غيره مما يجب ذكره، فالبيع صحيح ولكن يثبت للمشتري الخيار، فإن شاء أخذ بما بينه البائع على ما فيه من زيادة وإن شاء ترك وقال أحد الفقهاء ليس للمشتري خيار وأن له الحق في إسقاط الزيادة²

كما تعرف بأنها بيع السلمة بثمن شرائها إضافة إلى زيادة ربح معلوم متفق عليه، وهي أكثر الأدوات شيوعاً، بسبب قلة مخاطرها وضمان هامش الربح وخاصة بصورة المرابحة للأمر بالشراء³.

المرابحة للأمر بالشراء :

وهي أن يتقدم العميل إلى البنك طالباً منه شراء سلمة معينة، بالمواصفات التي يحددها، على أساس الوعد منه بشراء تلك السلمة مرابحة بالنسبة التي يتفق عليها، ويدفع الثمن وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع، ائتماناً تجارياً يمنحه البائع للمشتري الذي يسدد فيما بعد. مقسطاً من إيراداته دفعة واحدة أو على أقساط⁴، وهو من العقود المستعملة بكثرة في عمليات التجارة الداخلية والخارجية. حيث يشتري البنك السلع والمواد الأولية والأجهزة.. ويعيد بيعها بربح. و بشراء السلمة يصبح البنك مالكا لها، ويعيد تحويل الملكية إلى العميل حال ما أنهى العميل دينه مع البنك، ويمكن أن يكون التسديد فوراً، لكن في غالب الأحيان يكون مؤجلاً، وملكية البنك للسلمة تمثل ضماناً له، ولا يمكن للعميل تملك السلمة نهائياً ما لم يف بالتزاماته.

2- شروط المرابحة:

من أهم الشروط الواجب تحققها في المرابحة :

أ- أن يكون الشيء المراد شراؤه مما يجوز للمسلم أن يمتلكه، فلا تجوز المواءمة لشراء الخمر أو الخنزير مثلاً:

ب- أن يكون ذلك الشيء موجوداً أو قابلاً لأن يوجد في السوق

ج- أن يكون قابلاً للتحديد بالوصف المنضبط، إذا لم يمكن معاينته بالذات.

د - أن يكون هناك تفريق بين التواعد والتبايع، بحيث لا تتم المبيعة إلا بعد ثبوت التملك لدى البائع بحيث تمر عملية الإمتلاك بذمته، ليكون التملك صادراً ممن يملك أولاً، ولكي يكون هناك مجال للقول بالضمان إذا تبين أن هناك تلفاً أو عيباً خفياً، أو غير ذلك من أسباب الضمان⁵.

هـ - أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري فإن لم يكن معلوماً له كان العقد فاسداً.

و - إن يكون العقد الأول صحيحاً فلو كان فاسداً لم تجر المرابحة.

¹ محسن أحمد الخضير، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، طبعة مصر 1995، ص 122

² الغريب الناصر، أصول المصرفية الإسلامية وأساليب المتوافقة معها، مصر، 2002، ص 125

³ محمود محمد، بنوك الإسلامية النشأة التمويل التطوير المكتبة المصرية، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص 88

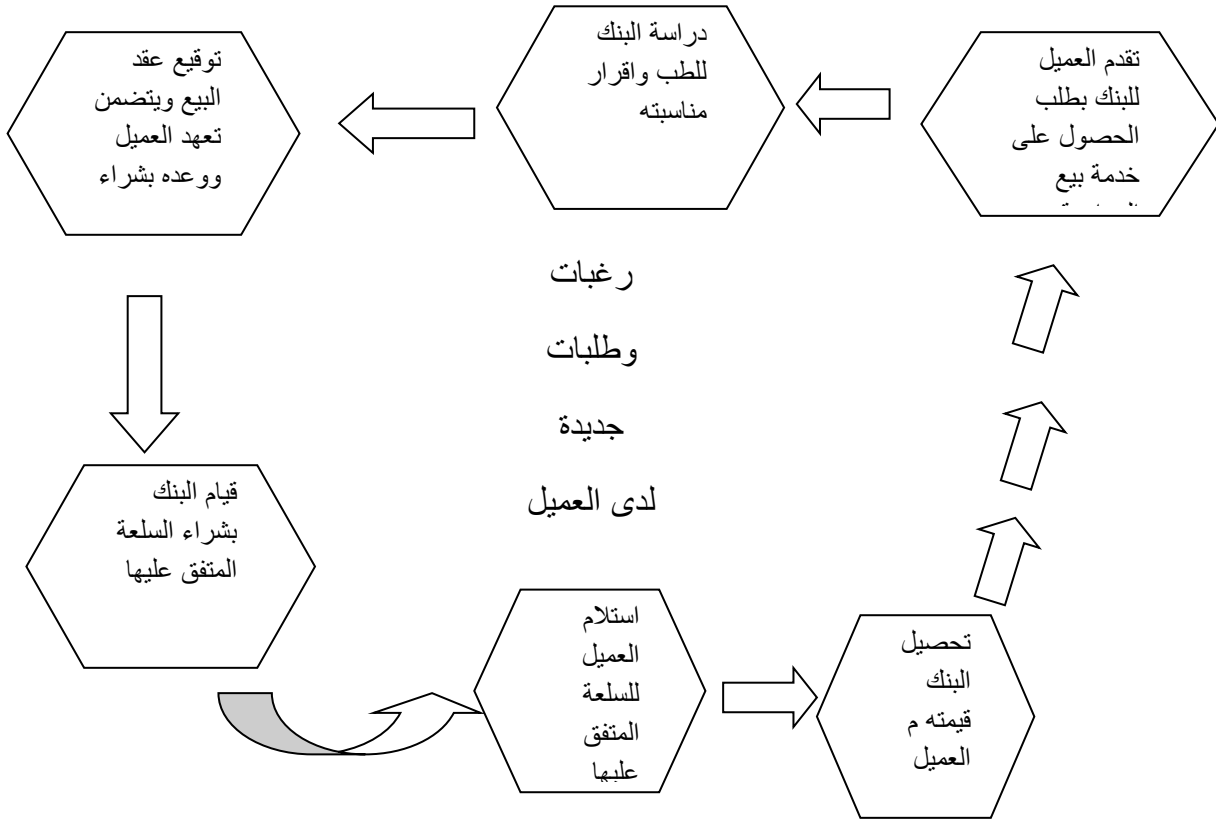
⁴ عمر بن فيحان المرزوقي، عبداً لله إبراهيم الناصر، أحمد بن سعد الحربي، محمد بن سعد المقرن، النظام الاقتصادي في الإسلام

مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة 2010، السعودية، ص 208

⁵ سعود عبد الحميد، البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر³، سنة 2013-2014، ص 88

ي- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال وهو شرط جواز المربحة على الأقل وذلك الكمبيالات والموازنات¹

الشكل (1-1): خطوات المربحة



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تعاريف السابقة

ثانيا : البيع بالسلم : ويتمثل تعريف السلم وشروطه على النحو التالي:

1- تعريف السلم:

يعرف السلم على أنه بيع أجل بعاجل والأجل هو السلعة المباعة الغائبة والعاجل هو الثمن ، وفي هذا الإطار يقوم البنك بتقديم الثمن للعميل دفعة واحدة أو على دفعات ويتعين على العميل أن يسلم السلعة للبنك بالموصفات التي اتفق عليها وفي المكان والزمان المحددين بالعقد²

2- شروط السلم : يمكن ذكر أهم شروط السلم في النقاط التالية :

- أ - أن يكون رأس المال معلوما لأنه بدل
- ب - أن يكون الأجل معلوما فمعلومة الأجل الذي يوفى في المسلم شرطا لصحة السلم
- ج - أن يكون المسلم فيه مؤجلا ومعلوما بينا من ناحية الجنس والنوع، الصفة والقدر
- د - أن يكون المسلم فيه دينيا موصوفا في ذمة المسلم إليه
- و - أن يتم التسليم أو قبض الثمن أو رأس المال في مجلس العقد³

¹ محمود حسين الوادي، النقود والمصارف، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2010 مصر، ص88
² نجاح عبد العليم وعبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، عالم الكتب الحديث، ط 1 ،الأردن 2004 ص88
³ محمد عبد العليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث، والتدريب، السعودية، 2004 ص 19-29

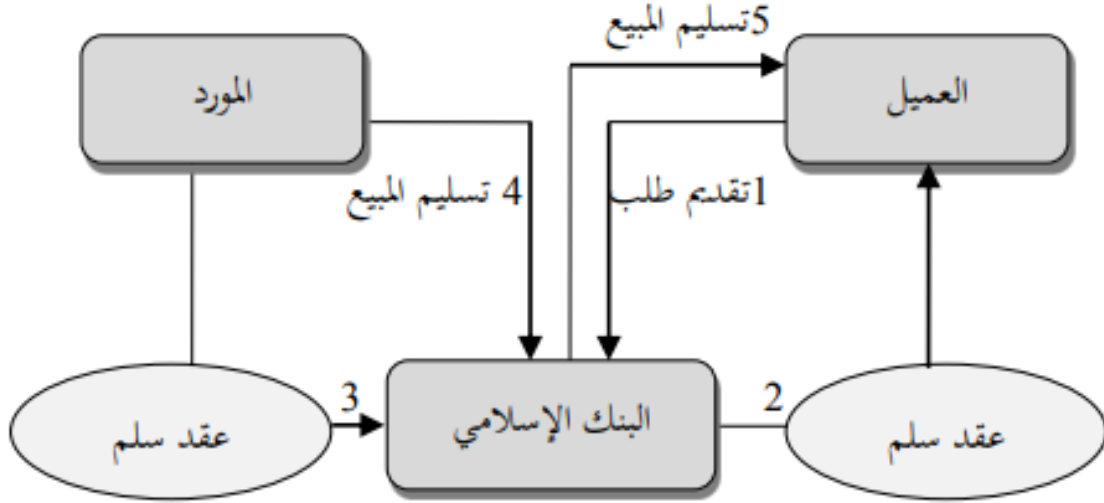
3- دليل مشروعية السلم:

من أدلة جواز السلم ما يلي:

فمن القرآن يذهب البعض إلى تخصيص الآية (: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ)¹

ومن السنة النبوية ما رواه البخاري قال قدم النبي عليه الصلاة والسلام وهم يسلفون بالتمر، السننتين والثلاث فقال (: مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ، فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ)²

4- الشكل (1-2) : خطوات السلم تسليم المبيع



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تعاريف السابقة

ثالثا: الإستئجار

1- تعريف الاستئجار: وينقسم تعريفها إلى قسمين:

أ- الإجارة:

الإجارة عقد يفيد تملك المنفعة بعوض بحيث يقوم البنك بشراء الأصول التي يحتاجها العملاء في مجالات النشاط الإقتصادي ثم يقوم بتأجيرها لهم لفترة محددة تغطي الدفعات الإيجازية ثمن الأصل وكافة المصروفات مع عائد مناسب، وفي فترة الإجارة يصبح الأصل ملكا للعميل ويتحمل البنك كل المخاطر المتعلقة بالملكية³.

عبارة عن تملك المنافع مقابل الأجرة وهناك نوعان من الإجارة إجارة تشغيلية و إجارة منتهية بالتمليك. أما الإجارة التشغيلية فهي اتفاق يتم بمقتضاه استئجار أصل معين أو استخدامه بواسطة مستأجر في مقابل قيام هذا الأخير بسداد مبالغ دورية لفترة زمنية محددة في العقد إلى مالك الأصل (المؤجر).⁴

¹ سورة البقرة الآية 288

² شوقي أحمد، الجعالة والاستصناع تحليل فقهي واقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية، ط3، السعودية، 2004، ص 209

³ علاء الدين عتري، الخدمات المصرفية، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ص118

⁴ إبراهيم كراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، صندوق النقد العربي أبو ضبي رقم 24، الإمارات العربية المتحدة .

2013، ص12

ب- الإجارة المنتهية بالتمليك:

أما الإجارة المنتهية بالتمليك فهي شكل من عقود الإجارة التي تقدم للمستأجر خياراً بامتلاك الموجود عند نهاية فترة الإجارة أما بشراء الموجود مقابل ثمن رمزي أو بدفع القيمة السوقية أو بموجب عقد هبة، أو دفع قسط الإجارة خلال فترة الإجارة شريطة أن يتم الوعد بشكل منفصل ومستقل عن عقد الإدارة الأساسي، أو يتم إبرام عقد هبة معلق على الوفاء بجميع التزامات الإجارة فتنقل الملكية تلقائياً عند تحقق ذلك.¹

2- مزايا التمويل بالإجارة:

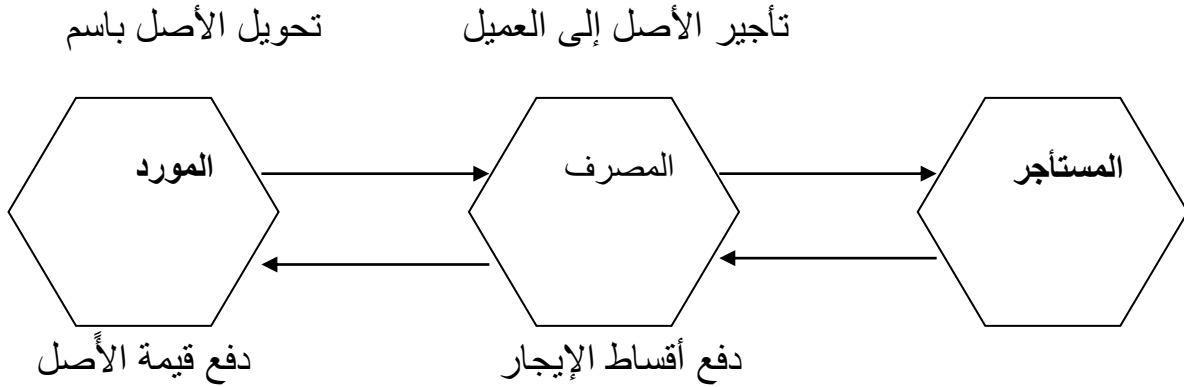
تتميز الإجارة بين أدوات التمويل الأخرى، ببعض المزايا من وجهة نظر كل من المؤجر والمستأجر.

أ- بالنسبة للمستأجر: أهم ما يميز الإجارة هو التمويل من خارج الميزانية لأن المستأجر يستطيع استعمال الآلات أو السيارات المستأجرة من الأصول المعمرة التي تحتاج إليها دون أن يقوم بشرائها، وكذلك فإن الإجارة تساعد المستأجر على حسن التخطيط والبرمجة لنفقاته لأنه يعرف التزامه لما لي مقدماً وتعتبر وسيلة جيدة تحميه ضد التضخم، خصوصاً إذا ارتبط بعقد إجارة ثابت الأجرة لوقت طويل وهي تيسر الأعمال الإدارية والمحاسبية للمستأجر.²

ب- بالنسبة للمؤجر: فالإجارة أسلوب آخر من أساليب التمويل مما يزيد في مجال اختياراته بين هذه الأساليب المعتمدة وهي أقل مخاطرة من القراض والمشاركة، لأن المؤجر يملك الأصل المؤجر من جهة ويتمتع بإيراد مستقر، وشبه ثابت وهي تدر إيرادات للمؤجر خلاف للقرض الحسن، وفضلاً عن ذلك فإن بعض المزايا الضريبية التي ينالها المؤجر يمكن أن تنعكس على المستأجر في شكل تخفيض للأجرة.³

ويمكن توضيح آلية عقد الإجارة في الشكل الموالي

الشكل (3-1): آلية عقد الإجارة



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على تعاريف السابقة

¹ إبراهيم كراسنة، المصدر السابق، ص12

² منذر قحف، سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، بحث 28،

2000، ص1

³ نفس المرجع.

رابعاً: المشاركة: ويتمثل تعريفها و شروط تمويلها ودليل مشروعيتها كما يلي:

1- تعريف المشاركة:

تعد المشاركة صيغة من صيغ التمويل التي تعتمد البنوك الإسلامية ، حيث تميزها عن غيرها من البنوك الربوية وفيما يلي نعرفها ونذكر أهم خصائصها .

تعرف المشاركة على أنها: عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح ، فكل شريك يقدم مالا (لذلك قلنا هي مشاركة في رأس المال والربح معا)، ويستحق الربح بالمال أو بالعمل حسب الاتفاق، أما الخسارة فهي على المال وحسب نسبته وكما تعرف المشاركة كما يلي: هي أن يشترك إثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو صناعية أو تجارية أو خدماتية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح ، أما الخسارة فهي فقط بنسبة حصص رأس المال ، فالمشاركة عقد بين طرفين أو أكثر ويساهم كل منهم بنسبة معينة في رأس المال ، بحيث يتم اقتسام الأرباح المحققة من المشروع وفق ما تم الاتفاق عليه ، على أن تشترك جميع الأطراف في الخسارة الناتجة حسب مساهمة كل منهم ، وتعتبر أسلوباً من أساليب التمويل المستخدمة في المصارف الإسلامية التي تدخل كشريك بنسبة من رأس المال في المشاريع التي تراها مناسبة¹

كما تعرف أيضاً: وفقاً للمشاركة يتحول البنك إلى شريك كامل للعميل ، وليس مجرد ممول له ويقوم التمويل بالمشاركة على أساس اشتراك كل من البنك وطالب التمويل في علاقة مشاركة ، يشارك من خلالها البنك عميله في جزء من النشاط الاقتصادي الذي يمارسه عن طريق تقديم جزء من التمويل الكلي الذي يحتاج إليه، كما يشارك العميل بالجزء الآخر ، وتختلف نسب المشاركة.²

في المشاركة يوجد أكثر من مساهم واحد بالأموال ، حيث تقوم كل الأطراف بالإستثمار بنسب مختلفة وتوزيع الأرباح أو الخسائر حسب حصة كل طرف رأس المال والفرق بين المشاركة والمضاربة يتمثل في عدد الأطراف الداخلة في المعاملة.³

2- شروط التمويل بالمشاركة:

أ- أن يكون رأس المال من الأموال التي تتمتع بالقبول العام، ولا يشترط تساوي حصة كل شريك

ب- أن يتم تقديم رأس المال من الأفراد، دون أن يكون ديناً في ذمة أحد الشركاء

ج- أن يتم تحديد نصيب كل شريك في الربح على أن يكون جزءاً مشاعاً غير محدد المقدار ، ولا يشترط تساوي حصة كل شريك مع الآخر في الربح ، أما الخسارة فتوزع حسب نسب المشاركة كل طرف في رأس المال

د- أن يتم توزيع الربح بعد اقتطاع كافة المصروفات والتكاليف اللازمة لتقليب المال في دورة

تجارية كاملة.⁴

¹ شوقي بورقية، صيغ التمويل الإسلامي، المطبوعات البيداغوجية، الجزائر، 2021-2022، ص 63

² محسن احمد الخضير، البنوك الإسلامية لبيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ص 169

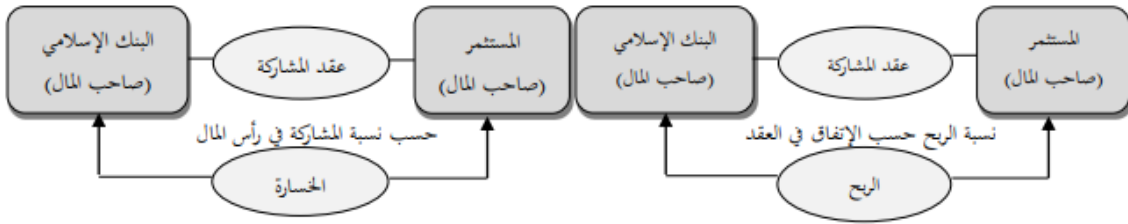
³ ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998، ص 49

⁴ شوقي بورقية، صيغ التمويل الإسلامي، مطبوعات البيداغوجية، الجزائر، 2021-2022، ص 69.

3- دليل مشروعية المشاركة:

المشاركة مشروعية من الكتاب لقوله تعالى: (أن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزني في الخطاب قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وأن كثيرا من الخطاء ليبيغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات)¹ أما من السنة فعن أبي هريرة رضي الله عنه قول الرسول عليه الصلاة والسلام (أن الله سبحانه وتعالى يقول في حديثه القدسي "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما"²

الشكل (1-4): خطوات المشاركة



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تعاريف السابقة

خامسا: المضاربة

تعد المضاربة من أبرز صيغ التمويل الإسلامي القائمة بها البنوك ، وهي أفضل نهج تمويلي لأصحاب العجز المالي مما يحقق مصالح الطرفين البنك من جهة والمستثمر العميل من جهة أخرى وفيما يلي نذكر بعض وجهات النظر للمفكرين عن مفهوم المضاربة.

1- مفهوم المضاربة:

المضاربة نظام مالي إسلامي يقوم من خلاله البنك الإسلامي بتسخير المال لكل قادر على العمل والراغب فيه حسب خبرته وبراعته واجتهاده، بذلك يصبح المال أداة فعالة في توظيف الطاقات العاطلة والقضاء على البطالة وفي الوقت ذاته تذويب الفوارق بين الطاقات العاطلة والقضاء على البطالة وفي الوقت ذاته تذويب الفوارق بين الطبقات بشكل عادل وسليم لا يقوم على الاغتصاب والعنف والقتل وبهذا يؤدي المال رسالته الإسلامية في عمران الكون وتنمية النشاط الاقتصادي ورفاهية المجتمع دون أخطار اجتماعية أو سلوكية تفقده ثمار هذه التنمية.³

تعرف المضاربة على أنها شركة في الربح بمال من جانب وهو جانب صاحب المال ولو متعددا، وعمل من جانب آخر وهو جانب المضاربة فأسلوب المضاربة يتم باشتراك بين طرفين، حيث يقوم احدهما بدفع المال ، والعمل يكون على الآخر ، أي العمل على التوليف بين مدخلي إنتاجيين رأس المال والعمل لإقامة مشاريع اقتصادية⁴

¹ سورة ص الآية 23-24

² عبد الله بلعدي، التمويل برأس المال الخاطر-دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة-رسالة مجستير جامعة الحاج باتنة، الجزائر، 2008، ص183

³ محسن احمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة، الجزائر، 1995، ص134

⁴ احمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، جدارا للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008 ص 46

2- شروط التمويل بالمضاربة: وتنقسم إلى قسمين:

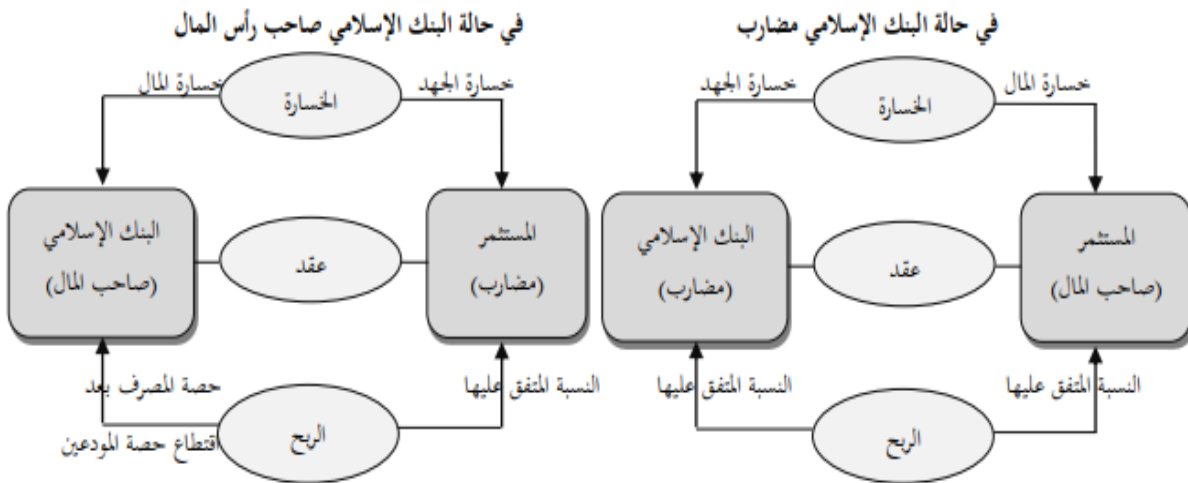
أ- الشروط الخاصة برأس المال:

- اشتراط الفقهاء في رأس مال المضاربة أربعة شروط كي يكون العقد صحيحاً، وهي¹
- أن يكون رأس المال نقداً .
 - أن يكون رأس المال معلوماً مقداراً ووصفاً.
 - أن يكون رأس المال عيناً حاضراً لا ديناً في ذمة المضارب؛
 - تسليم رأس المال مسلماً إلى المضارب؛
 - لا يجوز اشتراط الضمان على المضارب إذ هلك رأس المال من غير تعد ولا تقصير.

ب- الشروط الخاصة بالربح:

- أن يكون الربح محدد بنسبة معينة لكل من رب المال والمضارب
- أن يكون متفق عليه في العقد.
- أن يكون نصيب العامل في الربح مشروطاً من الربح لا من رأس المال، لأنهم لو اشتراطوا الربح من رأس المال للعامل فسدت المضاربة
- الربح على ما يتفق والخسارة حالة وقوعها على رأس المال
- أن لا يضمن المضارب رأس المال إلا في حالة التعدي والتقصير
- لا يجوز لرب المال اشتراط ضمان الربح على المضارب²

الشكل رقم (5-1) خطوات المضاربة :



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على تعاريف السابقة

¹ حسين الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثالثة، بحث رقم 11، جدة السعودية 2000، ص 27-28.

² حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دراسة مقارنة مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2009، ص 69.

سادساً: الاستصناع: يتمثل تعريفه وشروطه في:

1- تعريف الاستصناع :

يقصد بعقد الاستصناع على أنه إتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل ربما لم يتم إنشاؤه بعد، على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقاً لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفاً¹.
يمكن تعريف الاستصناع لغة على أنه طلب الصنعة، وهو عمل الصانع في حرفته ومصدر إستصنع الشيء أي دعا إلى صنعه²

يعرف الاستصناع في المصطلح الشرعي بأنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة و صورة العقد أن يطلب شخص " المشتري أو المستصنع " من "البائع أو الصانع " أن يصنع له شيئاً يحدد جنسه ونوعه وصفته ومقداره ويتفقان على ثمنه وأجل تسليمه وكيفية أداء الثمن ويشبه بيع الاستصناع بيع السلم، إلا أنه مرتبط بالمواد المصنوعة، ولا يشترط فيه الدفع المسبق عند العقد، فهو بذلك يصلح لتمويل المشتري إذا كان الدفع بعد تسليم المادة المصنوعة، ولتمويل البائع إذا كان الدفع قبل التسليم³

2- شروط الاستصناع: وتتمثل شروط الاستصناع في:

أ - أن يكون المستصنع فيه معلوماً وذلك ببيان الجنس والنوع والقدر، لأنه لا يصير معلوماً بدون ذلك.

ب - أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس لأن ما لا تعامل فيه يرجع فيه للقياس فيحمل على السلم ويأخذ أحكامه.

ج - عدم ضرب الأجل، وقد اختلف في هذا الشرط، فأبو حنيفة - خلافاً للصاحبين - يرى أنه يشترط³ في عقد الاستصناع خلوه من الأجل، فإذا ذكر الأجل في الاستصناع صار سلماً⁴

3- مشروعية الاستصناع:

ثبتت مشروعيتها في السنة الشريفة، فهناك حديثان في هذا الشأن حديث استصناع رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً، وحديث استصناع رسول الله صلى الله عليه وسلم منبراً. كما ثبتت مشروعيتها في الإجماع من منطلق أن الحاجة تدعو إليه. فالاستصناع شرع لسد حاجات الناس ومتطلباتهم، وقد تطورت الصناعات تطوراً كبيراً، وقد لا تكون السلعة المطلوبة متوافرة بالمواصفات المطلوبة، الأمر الذي يستدعي استصناعها. ولذلك قال الحنفية: إن الاستصناع جاز استحساناً للحاجة إليه وللعمل المستمر به⁵

¹ إبراهيم كراسنة، البنوك الإسلامية، الإطار المفاهيمي والتحديات، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، رقم 24، أبو ظبي، 2013، ص 13.

² خلفان أحمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، الجندرية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن 2016، ص 03

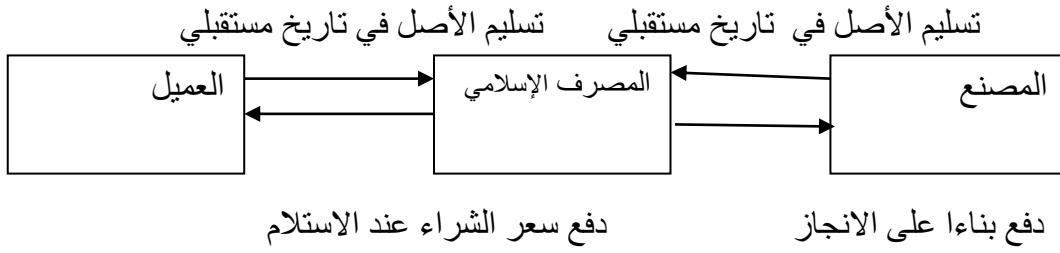
³ الزحيلي، هبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر المعاصر، الطبعة الرابعة، الأردن 1997 ص 36

⁴ حسام الدين خليل، عقد الاستصناع كأحد البدائل الشرعية للأوعية الادخارية البنكية، رسالة الماجستير، مركز القرضاوي للوسطية الإسلامية والتجديد، مصر، ص 22 -- 23

⁵ منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

العدد الثاني، دمشق، 2009، ص 23

4- الشكل (1-6) : خطوات الاستصناع



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على تعاريف السابقة

سابعاً : المسابقات

تعد المسابقات من أهم الصيغ التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية لمكانتها في النشاطات الاقتصادية واتساع حجمها في الطلب على التمويل و في ما يلي نقدم تعريفها وشروطها والدليل على مشروعيتها.

1- تعريف المسابقات:

هي من أحد أهم التخرجات التي تهتم بها البنوك الإسلامية كنوع متخصص من المشاركات في المجال الزراعي، والأصل في المسابقات هو أن يدفع الرجل شجره إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج مقابل جزء معلوم من الثمار التي أنتجها هذا الشجر، وفي شكل نسبة من هذا الإنتاج.¹

عقد على مؤونة نمو النبات بقدر، لا من غير غلته، لا بلفظ بيع أو إيجار، أو جعل وصورتها أن تعقد شركة بين شخصين أحدهما مالك للأشجار يبحث عن من ينميها، و الآخر يملك الجهد لذلك على أساس توزيع الناتج بينهما حسب الاتفاق.²

2- شروط المسابقات:

- أ- أهلية العاقدين بأن يكونا عاقلين
- ب- أن يكون محل العقد من الشجر الذي فيه الثمر
- ج- التسليم إلى العامل وهو التخلي بين العامل وبين الشجر المعقود علي
- د- أن يكون الناتج شركة بين الاثنين، وأن تكون حصة كل واحد منهما جزءاً مشاعاً معلوم القدر، فلو شرط جزءاً معيناً لأحدهما أو مجهولاً، فسدت المسابقات
- هـ- بيان المدة: لو سكتنا عن المدة صحت المسابقات أو المزارعة.³

¹ محسن احمد الخضيري, البنوك الإسلامية, إيتراك للنشر والتوزيع, الجزائر 1990, ص 149 .

² منذر قحف مفهوم, التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، الطبعة الثانية السعودية 1998،

ص1

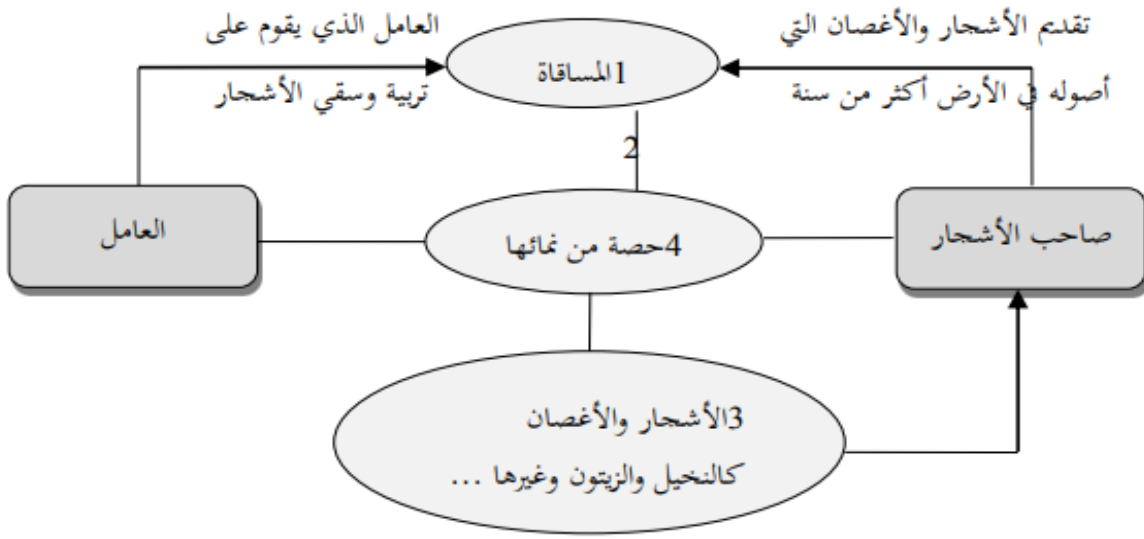
³ الحسين بن محمد شواط، عبد الحق حميش، أحكام المسابقات، مقال منشور في موقع شبكة الألوكة تاريخ الإطلاع 2 /04/ 2024

3- مشروعية المساقات

أ . يمكن الاستدلال على مشروعية المساقات مما ذهب إليه معظم العلماء استناداً إلى ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل خبير بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع . متفق عليه ¹

ب . وما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل قال لا فقالوا تكفينا المؤونة ونشرككم في ثمره قالوا سمعنا وأطعنا (رواه البخاري.)

شكل (1-7) : خطوات المساقات



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على تعاريف السابقة

المطلب الثالث: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وطرق إدارتها

يمكن تلخيص مخاطر صيغ التمويل الإسلامي كما يلي:

أولاً: -مخاطر المشاركة والمضاربة.

ويمكن ذكر أهم المخاطر التي تتعرض لها صيغتي المشاركة والمضاربة كما يلي:

1-خطر عدم الالتزام الأخلاقي يعتبر من أهم المخاطر التي تعاني منها صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية ، وقد اعتبر بعض الكتاب هذا الخطر بأنه المشكلة الأساسية لنموذج المصارف الذي لا يعمل بالفائدة ²

¹ محمود محمد العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان 2008ص 279

² إلياس عبد الله أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية (دراسة حالة الأردن)، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، اربد-الأردن، 2007، ص 14

2- سوء الانتقاء الناتج من تباين المعلومات المتاحة للمصرف حول العميل ويرجع السبب في ذلك إلى عدم معرفة المصرف بأخلاقيات المضارب أو اختيار المصرف للعملاء الأقل قدرة على الوفاء بالتزاماتهم.

3- سوء الإنفاق أو مخالفة شروط التمويل وهي مخاطر يتعرض لها المصرف نتيجة قيام العميل بإنفاق الموارد المالية التي حصل عليها من المصرف في غير أغراضها المخصصة لها¹

4- عدم دفع الشريك نصيب المصرف من الأرباح أو التأخير في دفعها.

5- تلف البضاعة تحت يد المضارب.

6- المخاطر الناتجة عن خسارة الشركة أو كون الربح الفعلي أقل من المتوقع.

7- المخاطر الناتجة عن تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام الصفقة.

8- عدم وجود ضمانات على صيغة المضاربة ، وليس للمصرف حق التدخل في إدارة المشروع كشرط لصحة صيغة المضاربة ، مما يجعل يد المضارب مطلقة في عملية الإدارة ، هذا إذا أخذنا في عين الاعتبار عدم وجود معايير دقيقة يمكن بها إثبات تعدي المضارب وتقصيره في حقوق المصرف ، مما يرفع من درجة مخاطر هذه الصيغة²

9 - طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والمضارب المتمثلة في مبدأ أمانة المضارب وعدم تحمله لخسائر المشروع بكون الخسارة تقع على عاتق المصرف الإسلامي.

10- إخفاء الشريك لبعض التعاملات المتعلقة بالمشروع للاستئثار بالأرباح ، وأحيانا الادعاء بحدوث من خسائر وهمية أو مبالغ فيها وتحميلها على حصة المصرف في رأس المال ، وتقويم بضاعة بأكثر قيمتها أو العكس ، وأحيانا تقويم الأصول بأكثر من قيمتها ، لتخفيض الأرباح أو ربما إلغائها والمبالغة في تحميل المشروع مصاريف غير حقيقية ، مثل تضخيم رواتب المدراء والموظفين القائمين على إدارة المشروع³

إدارة مخاطر صيغتي المشاركة والمضاربة: وتتمثل إدار مخاطر المشاركة و المضاربة كما يلي:

-قيام المصرف بدراسة محكمة للجدوى الاقتصادية للمشروع ، واعتماد إستراتيجيات ملائمة لإدارة المخاطر والإبلاغ عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال ، بما في ذلك استثمارات المضاربة والمشاركة.

-قيام المصرف بدراسة اجتماعية موضوعية شاملة لمعرفة مدى توافر عناصر الكفاية الأخلاقية في الشركاء

ثانيا - مخاطر صيغة المساقات:

هي المخاطر التي تواجه المصرف الإسلامي عند تمويله لصيغة المساقات والتي تتسم بارتفاع درجة المخاطرة الطبيعية متمثلة في التنبؤ بالكميات المتوقع الحصول عليها من وراء العملية الزراعية ولاسيما إذا كان يعتمد على طرق غير منتظمة في عملية الري كما في حالة الأمطار التي تدبب معدلاتها من فترة إلى أخرى ، وهذه المخاطر تنشأ نتيجة ظروف تقع خارج سيطرة كل من المصرف والمزارع ، ومن الطبيعي أن تتجنب المصارف الإسلامية تقديم التمويل إلى النشاط

¹ عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري: مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة-السعودية، 2005، ص133

² محمد نور علي عبد الله ربليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية(بين النظرية والتطبيق)، سلسلة دعوة الحق، العدد : 195، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة-السعودية، 2002 ص59

³ ماجد محمد فهاد تريان، المصارف الإسلامية(التحديات والفرص) ، دار الواضح ط 1 ، دبي-الإمارات، 2014، ص117

الزراعي ، على الرغم من أن التمويل الإسلامي أساسه تحمل المخاطر التي تنجم عن ممارسة نشاط إنتاجي وليس بالضرورة أن تكون المخاطر اقتصادية ولكن قد تكون المخاطر طبيعية ، وتنشأ مخاطر المساقات من عدة مصادر نوجزها.

فيما يلي:

أ- أحداث غير عادية ولكنها متكررة ، مثل الفيضانات والرياح والحشرات والأوبئة وهي أحداث لا يمكن التنبؤ بها وتحديد أوقاتها وحجم أضرارها ويجب على المصرف أن يقوم بدراسة الجدوى وتحديد أبعادها ومدى تأثيرها على ربحية المشروع ، وذلك حتى يضع لها الخطط والاستراتيجية اللازمة لمواجهتها حال وقوعها.

ب- أحداث غير عادية وغير متكررة مثل الآفات والحرائق ، وهي أخطار يمكن التنبؤ بها ، وعلى مدير المشروع أن يتخذ الاحتياطات للتخفيف من آثارها.

د- توجد مخاطر أخرى ترتبط بشكل التنظيم الداخلي للمشروع ، وكفاءة وخبرة العامل في إدارة وتنفيذ المشروع ومدى وفائه بتعهداته نحو المصرف¹

إدارة مخاطر التمويل بالمساقات:

-وجوب إكمال العمل في حالة وفاة العامل أو هروبه إذ قلنا بلزوم المساقاة ، حيث يقوم الوارث مقام الميت ، فإن أبي فإن للحاكم أن يستأجر من التركة من يعمل العمل ، هذا إذا لم تكن الثمرة قد ظهرت فإن ظهرت بيع من نصيب العامل ما يحتاج إليه لأجر واستأجر من يعمل ذلك ومثل ذلك إذا هرب العامل.

-تعيين مشرف على العامل إذا ثبتت خيانتة من طرف رب المال يراقب عمله وتصرفه.

-ضم شخص آخر إلى العامل إن عجز عن القيام بالعمل لضعفه مع أمانته. يقول ابن قدامة : فإن عجز عن العمل لضعف أمانته ضم إليه غيره ، ولا ينزع من مع يده لأن العمل مستحق عليه ، ولا ضرر في بقاء يده عليه ، وإن عجز بالكلية أقام من يعمل والأجرة عليه في الموضعين²

ثالثاً: مخاطر صيغة الاستصناع:

عند إبرام عقود الاستصناع من طرف المصرف الإسلامي ، يقوم هذا الأخير بدور البناء والمقاول والصانع والمورد ، و لما كان المصرف غير متخصص في هذه المجالات كلها ، فهو يعتمد على مقاولين بالباطن و هذا ما يعرضه إلى مخاطر من ناحيتين : الأولى و هي التخلف عن السداد من عميل المصرف على غرار ما يحدث في المرابحة

و الثانية هو الخطر الخاص بتسليم السلعة المباعة استصناعاً و التي تشبه مخاطر السلم ، و إذا اعتبر عقد الاستصناع عقداً جائزاً غير ملزم وفق بعض الآراء الفقهية ، فقد تكون هناك مخاطر الطرف الآخر الذي قد يعتمد على عدم لزومية العقد فيراجع عنه³ . و يمكن تلخيص مخاطر عقد الاستصناع كما يلي:

1- المخاطر الائتمانية:

إذا كان الثمن في الاستصناع مؤجلاً أو مقسماً فإنه سيؤول إلى الدين ، وحينئذ تكتنفه المخاطر الائتمانية التي ذكرناها في المرابحة.

2- مخاطر عدم التنفيذ:

في الاستصناع المصرفي أو الموازي هناك عقدان منفصلان ومستقلين عقد بين المصرف والعميل (طالب الصناعة) يوازيه عقد آخر بين المصرف والمقاول (المنفذ للعقد) ، وفي العقد الأول الذي

¹ عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية 2005، ص 136

² كمال منصور، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه الجزائر 2017/2018، ص 51، 52

³ محمد عمر شابر، طارق الله خان، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط 1، سنة

2000، ص 78

يجري بين المصرف والعميل يكون المصرف صانعاً ، فيبيع السلعة إلى المستنصع (العميل) مع زيادة في الثمن مقابل تأجيله ، أما في العقد الثاني الذي يجري بين المصرف والصانع [مقاول -فرد أو شركة فإن المصرف يكون مستنصعاً يدفع الثمن غالباً نقداً . فإذا لم يستطع المقاول الالتزام بتسليم السلعة في الوقت المحدد للمصرف فإن المصرف سيتأخر في تنفيذ التزامه مع العميل ، وحينئذ تقع مخاطر عدم التنفيذ على مسؤولية المصرف لأنه مسؤول عن تسليم السلعة للعميل في الوقت المحدد.

إدارة مخاطر صيغة الاستصناع:

أ) الشرط الجزائي الذي يمكن أن يشترطه المصرف على المقاول حين تأخيره في تنفيذ التزامه في الموعد المحدد ، ويتحمل حينئذ المقاول الأضرار الفعلية التي تنتج عن هذا التأخير.

ب) الكفالة المصرفية التي يمكن أن يطلبها المصرف (إذا كان مستنصعاً) من المقاول من أجل الالتزام لتنفيذ العمل المطلوب.

ج) سداد ثمن السلعة للمقاول تقسيطاً بدلاً من سدادها دفعة واحدة عند بداية تنفيذ العقد وفق مراحل تنفيذه الأعمال:

- مخاطر تعيب السلعة المُستنصَّعة أو عدم صلاحيتها أو خلل في أداؤها إذا ظهر شيء من ذلك في السلعة (محل) الاستصناع فإن العميل يرجع إلى المصرف الذي يتحمل هذه المخاطر ، ويمكن إدارة هذا الخطر بنقل المصرف الضمان إلى العميل وموافقته على ذلك مع إخبار المقاول بهذا النقل وبتحويل هذا الضمان يكون الإلزام والالتزام بين العميل والمقاول ، و تنتهي حينئذ مسؤولية المصرف عن جميع العيوب¹

رابعاً-مخاطر التمويل بالمرابحة:

مخاطر التمويل بالمرابحة تكاد عملية المرابحة تكون النشاط الرئيسي للاستثمار بالبنوك الإسلامية إذ بلغت الخليج في بعض المصارف 90 % فالتجربة العملية تظهر تدني نسبة المشاركة وإن التمويل بالمرابحة لا يخلو هو الآخر من المخاطر منها:

1- تعرض أموال المصرف للخطر في حالة عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء ووجود رهن عقاري على سبيل المثال إذ أن التنفيذ على هذه الضمانات يحتاج إلى مدة طويلة تصل لأكثر من سنة في بعض الأحيان ، وهذا يعني أن المصرف يفقد عائداً على هذه الأموال طيلة فترة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حتى يتم تحصيل حقوق المصرف.

2- ثبات أرباح البنك طوال مدة المرابحة ، ففي بيوع المرابحة للأمر بالشراء يتم تحديد نسبة المرابحة

وتضاف إلى رأس المال (التمويل) ، ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقاً ، وكما هو معروف قيمة العقد ثابتة لا تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد أم تأخر على العكس مما هو مطبق.

3- تحمل البنك المسؤولية تجاه البضاعة سواء هلاك السلعة المشتراة أو غير ذلك ، فمن الناحية الشرعية يجب على البنك تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها ، ومن ثم التنازل للعميل ، فإذا ما حصل أن حدثت موانع تحول دون تحويل ملكية السلعة المشتراة للعميل ، فتبقى ملكيتها للمصرف الذي قد لا يستطيع بيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة أو في حالة تلفها أثناء هذه العملية.

إدارة مخاطر المرابحة:

لإدارة مخاطر التمويل بالمرابحة يجب ما يلي:

¹ صالح حميد العلي ، إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار ، مجلة الإحياء ، العدد 14 الجزائر 2010 ، ص 485 - 486

- أ- ينبغي أن تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المرابحة للأمر بالشراء ، ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث أو رهن الوديعة الاستثمارية للعميل أو رهن أي مال منقول أو عقار أو رهن سلعة محل العقد رهنا انتمائيا رسميا دون حيازة ، أو مع الحيازة للسلعة وفك الرهن تدريجيا حسب نسبة السداد.
- ب- يجوز مطالبة المؤسسة للعميل بتقديم شيكات أو سندات الأمر قبل إبرام عقد المرابحة للأمر بالشراء ضمانا للمديونية التي ستنشأ بعد إبرام العقد ، شريطة النص على أنه لا يحق للمؤسسة استخدام الشيكات أو السندات إلا في مواعيد إستحقاقها ، وتمتنع المطالبة بالشيكات في البلاد التي لا يمكن فيها تقديمها للدفع قبل موعدها.
- ج- يجوز إرجاء تسجيل السلعة باسم العميل المشتري لغرض ضمان سداد الثمن مع الحصول على تفويض من العميل للمؤسسة ببيع السلعة إذا تأخر عن سداد الثمن.
- د- يجوز أن ينص . عقد المرابحة للأمر بالشراء على التزام العميل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في الخيرات في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة ، على أن تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة ولا تنتفع بها المؤسسة.
- هـ- يجوز للمؤسسة أن تتنازل عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزاماته إذا لم يكن بشرط متفق عليه.¹

خامسا- مخاطر التمويل بالسلم:

- من أبرز المخاطر التي يتعرض لها المصرف الإسلامي عند تطبيق صيغة السلم إحتما لية عدم وفاء المسلم إليه بالتزاماته ، و هذا لعدة أسباب ، أهمها:
- 3- تعذر تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل ، و هذا لأحد الأسباب التالية:
- مماطلة العميل و تعمده إضاعة حقوق المصرف الإسلامي . . فشل المحصول لأسباب خارجة عن إرادة العميل أن تكون السلعة محل العقد مما يغلب وجودها في الأسواق عند حلول الأجل، ولكن لظروف إقتصادية إختفت السلعة من الأسواق:²
- 2- تذبذب الأسعار نتيجة لظروف السوق ، وخاصة انخفاض سعر السلعة المتفق تسليمها في الأجل و المدفوع ثمنها مقدما فانخفاض سعر السلعة في السوق معناه أن البنك لن يحقق أية أرباح من عقد السلم
- 3- الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تنشأ وتؤدي إلى إتلاف المحصول ، و هذا أمر لا يمكن التنبؤ به و يصعب تفاديه
- 4- المخاطر المتعلقة بتخزين السلعة أو محصول المخازن ، كالحريق و التلف و السرقة³
- إدارة مخاطر السلم:** وتتمثل إدارة مخاطر السلم فيما يلي:
- تطوير نظام معلومات عن القطاع الزراعي ، يكون قادرا على توفير معلومات دقيقة عن شتى أنواع الأنشطة الزراعية على أن يكون قادرا على إعطاء توقعات علمية عن المناخ والأمطار والأفات الزراعية والمحاصيل والأسعار المستقبلية لها .. إلخ

¹ ضيف سعيدة، إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3 العدد 2 ، 2020 الجزائر، ص 37

² علي عبدا لله، تحميل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، سلسلة الدعوة إلى الحق، عدد. 195 رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، سنة 1423 هـ، ص95

³ محمد محمود العجموني، البنوك الإسلامية، أحكام ومبادئ وتطبيقات المصرفية، دار المسيرة لنشر والتوزيع، ط1 مصر، 2008 ، ص 437- 438

- تدريب العاملين في الجهاز المصرفي ، من موظفين وإداريين بطبيعة التمويل الزراعي ، بحيث تكون لهم القدرة على قراءة المعلومات التي يوفرها " نظام المعلومات " المركزي " وتحليلها واتخاذ قرارات إنتمانية على أسس علمية بموجبها . وفي الوقت نفسه يجب تدريب العاملين في القطاع المصرفي على المخاطر المتولدة عن التمويل بالسلم والأدوات اللازمة لإدارة تلك المخاطر

- إيجاد مؤسسة ضبط المواصفات : إن عدم وجود جهة تضبط ، المواصفات وتكون قادرة على بيان الفروقات بين المنتجات المختلفة ، وإظهار العيوب الخفية فيها ، من شأنه أن يحدث إشكاليات بين الممولين والمتمولين بالسلم ويزيد من مخاطر التمويل ، وتحد من المخاطر الأخلاقية التي يجابهها المصرف الإسلامي¹

سادسا- مخاطر التمويل بالايجار: وتتمثل في:

هذه الصيغة لا تخلو من المخاطر التي يمكن أن نوضحها كما يلي

- 1- مخاطر تسويقية تتمثل في أن شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل البنك يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبل البنك لجذب إنتباه العملاء للتعاون مع البنك في هذا الشأن
- 2- مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة ويعني عدم دفع الأجرة بانتظام وتعطيل رأس المال العامل للبنك سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة إستثمار الأموال السائلة لديه
- 3- مخاطر التغيير في الأساليب التكنولوجية ، وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي ، إن الأمر الذي يستوجب أن يتم إختيار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفا من تعرض البنك لمخاطر كبيرة.²

إدارة مخاطر التمويل بالايجار:

إن المصارف الإسلامية لابد لها أن تتمكن من الإدارة الجيدة لنشاط الإجارة ، ولكن بالاعتماد على أساليب جديدة ، يمكن التأكد من جوازها شرعا وكفاءتها ، اقتصاديا مع ملائمتها للواقع العملي ، ولهذا لابد من مجموعة إقتراحات من بينها.

-إمكانية طلب الضمان والرهنات للتقليل من تعرض المصارف الإسلامية للمخاطر الائتمانية ، عند التخلي عن الإتفاقية أو عند عدم قدرة المستأجر على دفع الأقساط على نحو دوري ، أو في تاريخ الاستحقاق ، تحديد تأمين كافي مقابل أي خسائر أو تلف قد يحدث للأصل.

أن يتم توسع المصارف الإسلامية في نشاط الإجارة- قيام المصرف بتكوين شركات متخصصة لنشاط الإجارة بمعنى أن تكون شركات مالكة لعقارات ، أو محلات تجارية أو شركات مالكة لمعدات وأدوات وبالتالي تأجيرها ويلاحظ أن اقتراح تكوين شركات إنما يأتي أساسا لعدم مناسبة قيام المصرف بالإستثمار بشكل مباشر ، إلا في حدود موارده التمويلية المتاحة ، وذلك لطبيعته كمؤسسة مصرفية ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الشركات ستتمكن من التوسع بمرونة في عمليات الإجارة ، كلما كانت هذه مربحة ، قيام المصرف الإسلامي بطرح صكوك إجارة وذلك

لتمويل الشركات المزمع إنشائها، على أن يكون للمصرف حصة في هذه الصكوك ، في حدود ما تسمح به اللوائح ، أو القوانين المنظمة للأعمال المصرفية عموما.³

¹ ضيف سعيدة مرجع سابق تم ذكره ص 42

² مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة لتمويل الشركات المزمع إنشائها ،، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 21-22 أكتوبر 2009 ، ص 6

³ ضيف سعيدة مرجع سابق تم ذكره ،ص،42_ 41

المبحث الثالث: أثر صيغ تمويل على ربحية البنوك الإسلامية.

يعد المال أحد أهم عناصر الإنتاج لدى البنوك الإسلامية، وهذا ما يجعل الحفاظ عليه وتنميته أمراً ضرورياً ومن أهم المقاصد للرفع من درجة كفاءة الإقتصادية للمؤسسة، الأمر الذي حث على معالجة المشكلات الإقتصادية الناجمة عن نقص الموارد المتاحة، والتوزيع الأحسن للثروة.

وهو مادفع المصارف الإسلامية كخيرها من المؤسسات المالية إلى الإستعانة بأدوات ومؤشرات لقياس مدى كفاءة سياستها المالية ومواجهة مخاطرها المحتملة وهو ما يحمله هذا المبحث فيما يلي:

المطلب الأول: الربحية في البنوك الإسلامية والعوامل المؤثرة عليها

يمكن تقديم تعريف الربحية والعوامل المؤثرة فيها على النحو التالي:

أولاً: تعريف الربحية في البنوك الإسلامية

وضعت تعاريف عديدة للربحية يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

-تعرف على أنها:زيادة الإيرادات عن التكاليف، أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم

-يمكن تعريفها على أنها " :تعكس مدى قدرة البنك على تدعيم حقوق الملكية لديه و إجراء توزيعات نقدية على مساهميه.¹

ثانياً: المتغيرات المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية:

يؤثر في ربحية البنوك عدد من العوامل والمخاطر التي يمكن تبويبها إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى تضم العوامل الداخلية الخاضعة للسيطرة من قبل إدارة البنك، و التي تستطيع التحكم فيها أما المجموعة الثانية تضم العوامل التي تؤثر في أداء البنوك، لا يمكن السيطرة عليها إلا أنه يمكن أن تجعل خططها مرنة بحيث تستجيب لها و تتمثل في:

أ - العوامل الخارجية: وتتمثل في:

1- الظروف الإقتصادية و السياسية.

تتأثر الربحية في المصارف الإسلامية بظروف المناخ السياسي و الإقتصادي، فعدم وجود بيئة سياسية و إقتصادية

ملائمة سيؤثر بشكل مباشر على إدارة الموجودات من حيث صعوبة توزيع الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف على مختلف الاستخدامات، و بالتالي سيؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية في المصارف.

2- التشريعات و القوانين:

تؤثر التشريعات و القوانين في ضبط الأداء المصرفي و المحافظة على سلامته المالية و حماية أموال المودعين، من تقييد حركة و حجم القروض و التسهيلات الائتمانية على أداء المصارف الإسلامية، و مثل هذه الضوابط التي تتبعها البنوك المركزية في سياستها النقدية للسيطرة على

¹ إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1976، ص22

الائتمان المصرفي، و عرض النقد من أجل الوصول إلى أهداف على المستوى الاقتصاد الكلي، مما يؤثر على المصارف الإسلامية في تحقيق أرباح مرتفعة.

3- المنافسة:

بما أن الموارد الأساسية للمصارف الإسلامية هي الودائع، و هذه الموارد محدودة نسبيا ، فان المصارف مجبرة لرفع معدلات عالية من الفائدة للحصول على هذه الموارد مما يؤدي إلى انخفاض هامش الربح و بالتالي إنخفاض معدلات الربحية.

4- أسعار الفائدة:

تقوم البنوك المركزية بتحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في القطاع المصرفي، فتزداد ربحية المصارف بازدياد معدلات الفائدة على الودائع، وتخفض بزيادة معدلات الفائدة على الودائع و انخفاضها على القروض.

5- تقلبات أسعار الأوراق المالية:

يؤثر تغير أسعار الأوراق المالية ارتفاعا أو انخفاضاً على الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن هذا التغير على معدلات ربحية المصارف الإسلامية التي تسعى وراء الاستثمار في سوق الأوراق المالية لتحقيق هدف الربحية وكذلك السيولة¹.

ب - العوامل الداخلية: وتتمثل في:

1- عمر المصرف:

إن زيادة عمر المصرف يلعب دور كبير في التأثير على ربحيته، فالمصارف التي لها أعمار طويلة و حسنة السمعة تكتسب ثقة أكثر من المصارف الحديثة، فالجمهور يطمئن للمصارف القديمة لعلمه و ثقته بأنها مصارف قادرة على البقاء و الاستمرار، كما إن إدارتها تكون لديها خبرة مصرفية تؤهلها للعمل في المجال المصرفي، بالإضافة إلى أن المصارف الجديدة تستهلك أغلب أصولها و مصاريف تأسيسها في السنوات الأولى، مما يجعل توجه الجمهور إلى المصارف ذات العمر الطويل.

2- عدد فروع المصرف:

إن الإنتشار الجغرافي للمصرف يعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، فالمصرف ذو أكبر عدد من الموظفين يعكس إنتشارا جغرافيا كبيرا من خلال زيادة عدد الفروع، و زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية التي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء مما يعود في الزيادة على ربحية المصرف.

3- حجم المصرف:

يقاس حجم المصرف بما يملكه من الموجودات أو من حقوق الملكية، فكبر حجم المصرف مقاسا بالموجودات يؤدي إلى إنخفاض معدل العائد على الموجودات ولكن حجم الودائع في المصارف ذات موجودات كبيرة الحجم يكون أكبر أي أن درجة الرفاعة المالية أكبر مما يزيد من معدل عائد على حقوق الملكية، و زيادة موجودات المصارف الإسلامية ستزيد من قدرتها على الاستثمار و منه ستؤدي لزيادة ربحيتها، وفي حالة القياس بما يملكه المصرف من حقوق ملكية فالمصرف الذي يملك حقوق ملكية كبيرة من رأس المال و إحتياطات و أرباح محتجزة لها القدرة الأكبر على الاستثمار

¹ باسل جبر حسن ابو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006ص96 .

أسلوب أوسع، ومنه الزيادة في حقوق الملكية تؤدي إلى جذب المودعين بالتالي رفع الرافعة المالية ومنه زيادة الربحية.

توظيف الموارد: توجه الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض و الأوراق المالية كونها أهم مجالات الاستثمار للمصرف الإسلامي و حيث يعتبر الدخل المتولد عنهما مصدر أساسي للإيرادات المصرف، مما يزيد من نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل التي يمتلكها المصرف وبالتالي يزيد من معدلات الربحية، أما توظيف المصرف للموارد في الأصول الثابتة يجب أن يكون محدوداً لأن هذا النوع من الأصول غير مدر للدخل.

4- هيكل الودائع:

تؤثر تركيبة وهيكل الودائع على ربحية البنوك الإسلامية حيث كلما كانت البنوك الإسلامية تتعاطى بمرونة إتجاه الودائع وتعمل على تعبئة المدخرات، خصوصاً ودائع التوفير وودائع الموجهة للاستثمار كلما كان للبنك القدرة على التوسع في تمويلاته واستثماراته، وذلك بغية تحقيق معدلات ربحية أكبر.

ثالثاً: أهمية ربحية البنوك الإسلامية

تسعى البنوك إلى تحقيق أعلى ربحية ممكنة وذلك لأهميتها البالغة والمتمثلة في:

1- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطرة المتنوعة التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع البقاء في سوق العمل، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها مخاطر الائتمان والاستثمار والتصفية التجارية والسرقة والاحتباس وغيرها.

2- الأرباح ضرورية لمالكي المشروع حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات.

3- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك مجموعة من الأوجه:

إعادة استثمار الأرباح بصفة مستثمرة هو أحد وسائل التمويل الذاتي.

تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأسماليه.

إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في البنك الذي يساهم فيه.

تقيس الأرباح المجهود بصفة عامة حيث يمكن القول بأنه مقياس أداء الإدارة بتحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنوك والمستثمرين المرتقبين تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح .¹

المطلب الثاني : مؤشرات توليد الأرباح.

تتمثل مؤشرات توليد الأرباح للبنوك الإسلامية في ما يلي:²

1 مؤشرات قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات أو قياس المقدرة على الدفع أو نسب السيولة:

وهذه النسب تعمل على قياس السيولة في ضوء مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل عندما يحين ميعاد سدادها ، وتشير السيولة إلى درجة توافر اليسر المالي في الموقف المالي للمنشأة ، ويتم من خلال مجموعة من النسب أهمها نسبة السيولة ونسبة التداول السريع.

¹ بن سعدون سيف الإسلام أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر في علو التسيير، جامعة 8 ماي 1995، قالمه 2019، ص25

² مصطفى كمال السيد طایل " البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص266.

2 مؤشرات النشاط:

تقيس هذه المؤشرات درجة السرعة والكفاءة التي تتجول فيها الحسابات المختلفة إلى مبيعات وهناك مجموعة من النسب لقياس كفاءة النشاط.

3 مؤشرات الربحية:

هناك مؤشرات كثيرة للربحية من خلال ربط العائد إما بالمبيعات أو الأصول أو الملكية ، أو قيمة السهم وكمجموعة من المؤشرات تقيّد في تقييم القوة الإيرادية للمنشأة ، في ضوء أصولها أو مبيعاتها أو حقوق الملكية وبدون الربحية لا تستطيع المؤسسة جذب أي مستثمر خارجي ، وإذا لم تحقق المنشأة الأرباح ، فإن الملاك الحاليين والممولين الحاليين سوف يتحولوا إلى منشآت أخرى لاستثمار أموالهم فيها.

4 - مؤشرات توازن الهيكل التمويلي للمنشأة (مؤشرات المديونية):

تعتمد المنشأة في تمويلها على موارد ذاتية وموارد خارجية ، وهذه المؤشرات تهدف إلى تحليل سياسة التمويل في المنشأة والمتاجرة على رأس المال . وتقيس هذه النسب مدى اعتماد المنشأة على الديون في تمويل إجمالي أصولها ، بمعنى آخر فإنها تبين رأس المال الذي ساهم به المالكون بالمقارنة إلى التمويل الخارجي الذي ساهم به الدائنين في مجموع أصول المنشأة.

5 - مؤشرات التوزيع النسبي للقوائم المالية والتغير النسبي والأرقام القياسية للنمو أو نسب النمو تهدف هذه المؤشرات إلى تحليل الأهمية النسبية لأنشطة المنشأة واتجاهها العام ، وهي تتضمن التحليل الرأسي والأفقي للقوائم المالية المنشودة وتحليل معدلات النمو في مجالات نشاطاتها المختلفة أما نسب النمو فهي تقيس مدى احتفاظ المنشأة بمركزها الإقتصادي بالمقارنة مع النمو الإقتصادي بشكل عام ونمو أعمالها.

6- مؤشرات السوق المالي:

وهي تهدف إلى تحليل وتقويم مركز المنشأة في السوق المالي ، وتعتبر هذه النسب أتم وأوسع شمولاً لإنجازات المنشأة من حيث أنها تعكس تأثير نسب المخاطرة ونسب العوائد المشتركة.

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في تحليل البيانات.

1- معدل هامش صافي الربح:

يقيس مدى قدرة وكفاءة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب. وتعتبر أعلى نسبة متحصل عليها فقد تسير إلى أن البنك الأكثر ربحية¹:

$$\bullet \text{ معدل هامش صافي الربح} = (\text{صافي الربح} / \text{إجمالي الإيرادات}) \times 100$$

2- معدل العائد على الموجودات:

يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية والكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، وبدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح².

$$\bullet \text{ معدل العائد على الموجودات} = (\text{صافي الربح} / \text{مجموع الموجودات}) \times 100$$

3- معدل العائد على حقوق الملكية:

يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وفي كل الأحوال فإن ارتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال ، أما انخفاض النسبة فيمكن

¹ منى الشامى، كيف تحلل القوائم المالية لمقدم العطاء، نوفمبر 2013، طرابلس ليبيا، ص25
² مصطفى فهمي الشيخ، التحليل المالي الطبعة الأولى رام الله، فلسطين 2008 ص44

- أن تفسر من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال ، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.
- معدل العائد على حق الملكية = (صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية) $\times 100$ ¹

¹ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد و المخاطر – الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 81.

خلاصة الفصل :

في ختام الفصل الأول الذي تعرفنا فيه على صيغ التمويل الإسلامي من خلال عرض مختلف مفاهيمه والخصائص التي يتمتع بها ، و مختلف مصادره وأنواعه ، واتضح أن صيغ التمويل الإسلامي استطاعت أن تحقق تقدما كأسلوب من أساليب التمويل ، والدور الذي تلعبه من خلال تلبية مختلف احتياجات الأفراد بمختلف طبقاتهم و تعدد احتياجاتهم كما لا ننسى المؤسسات والدور الذي تلعبه صيغ التمويل الإسلامي لدعم استثماراتها بمختلف الأساليب والطرق وفق منهج الشريعة الإسلامية كما تم التطرق إلى صيغ التمويل الإسلامي كل على حدى ، حيث تعددت وتنوعت بالشكل الذي يغطي جميع المعاملات الاقتصادية والإسلامية بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها فمنها القائمة على المشاركة والائتمان التجاري، والتمويل التكافلي والتي تكمن أهميتها في قدرتها على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، وأخرى قائمة على أساس المديونية بحيث يحصل كل طرف على حقه، بدلا من التمويل التقليدي القائم على الإقراض الذي يضمن حق صاحب القرض عادة على حساب المقرض.

الفصل الثاني:

أثر صيغ التمويل على ربحية بنك
قطر الإسلامي

مقدمة فصل:

يتميز النظام البنكي القطري بتواجد مجموعة من البنوك الإسلامية والتقليدية، وتعمل تحت إشراف البنك المركزي القطري، وقد عملت دولة قطر على تعزيز دور وقدرات قطاعها المصرفي الإسلامي ليساهم في النهوض بالاقتصاد المحلي ويعتلي صدارة المنافسة في الأسواق العالمية.

وفي هذه الدراسة، تم اعتماد حالة بنك قطر الإسلامي كواحد من أعرق البنوك الإسلامية، واستندنا إليه كمصدر للبيانات بحيث اعتمدنا على معطيات و تقارير بنك قطر الإسلامي و ما نشر عنه في موقعه الإلكتروني في إجراء هذه الدراسة.

سنحاول في هذا الفصل تحليل وتقييم أداء البنك وقياس مدى تأثير صيغ التمويل على توليد الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2022 حيث جاء هذا الفصل على التقسيم التالي :

المبحث الأول: نبذة تعريفية لبنك قطر الإسلامي

المبحث الثاني : آلية التمويل في بنك قطر الإسلامي

المبحث الثالث : النتائج المستقاة من الدراسة

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك قطر الإسلامي

يعتبر بنك قطر الإسلامي من أكثر البنوك فعالية في الشرق الأوسط إن لم نقل في العالم، وذلك لاتساع مجاله الاستثماري من جهة والتزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية من جهة أخرى وذلك كونه ينشط في بيئة مسلمة، وقد تعددت أدوات وصيغ تمويله الاستثماري من المرابحة للمضاربة والمشاركة وغيرها وفيما يلي نبرز نشأته وابرز أدوات تمويله.

المطلب الأول : نشأة وتأسيس بنك قطر الإسلامي

تأسس عام 1982 كأول مصرف إسلامي في قطر، مصرف قطر الإسلامي (المصرف) هو أكبر مصرف في القطاع خاص في البلاد، يمتلك 23 فرعاً وأكثر من 170 جهاز صراف آلي. كما يستحوذ حالياً على حوالي 36 % من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد.

ويعد المصرف ثاني أكبر البنوك في قطر بحصة سوقية بنسبة 10 % من الموجودات والتمويل والودائع. كما حاز المصرف على تصنيف ائتماني AA- من كابيتال انتلجانس ، A- من فيتش. و من موديز 1 A ، و يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر. كما توفر الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء: مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات. ويعتبر المصرف مجموعة مستقرة، تغطي خدماته جميع شرائح الأسواق المالية وتلبي كافة احتياجات العملاء، بما في ذلك الأفراد، والمؤسسات الحكومية، والشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يوفر حلولاً مصرفية مبتكرة و متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتمتلك مجموعة المصرف حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها كيو إنفست، وهي مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصارف، والشركات الزميلة: شركة الضمان للتأمين الإسلامي، بيمه (المختصة في تقديم برامج التكافل) و شركة الجزيرة لتمويل (شركة تمويل استهلاكي). وللمجموعة حضور في الأسواق الرئيسية مما يمكنها من تلبية حاجة عملائها بالخارج بتقديم برامج وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويملك المصرف QIB-UK وهي مؤسسة مالية تابعة للمصرف تأسست عام 2008 لتلبية جميع الاحتياجات المالية للأفراد والشركات القطرية المملكة المتحدة. كما يمتلك المصرف حضوراً في لبنان من خلال بيت التمويل العربي هذا بالإضافة إلى فرع في السودان.

يتبنى المصرف استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كمصرف إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية. وتتماشى الاستراتيجية التي يتبناها المصرف بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030 ، ومع التزام الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية بلاد، وتنويع الاقتصاد، وتطوير قطاع خاص قوي ومستدام.

بذل المصرف جهوداً كبيرة ليصبح مؤسسة خدمية تعمل بشكل فعلي على مدار الساعة وتوفر لعملائها إمكانية إتمام معظم معاملاتهم المصرفية اليومية رقمياً عبر تطبيق جوال المصرف، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، من أي مكان ودون الحاجة إلى زيارة أي من فروع المصرف.

كما قام المصرف خلال السنوات الماضية بتكريس جهوده نحو التحوّل الرقمي لتطوير التجربة المصرفية لعملائه. وقد أطلق المصرف الكثير من الخدمات والميزات المبتكرة لمنح العملاء من مختلف الشرائح، تجربة

مصرفية سهلة وأنية و آمنة .وقام المصرف باستبدال نظام الخدمات المصرفية الأساسي، و طور منصة رقمية جديدة متعددة القنوات لتلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء من الأفراد والشركات.¹ كما أطلق المصرف عملية تحول رقمي واسعة لتسهيل استخدام جميع المنتجات والخدمات الأساسية، وتسريعها وجعلها أكثر ملائمة للعملاء.

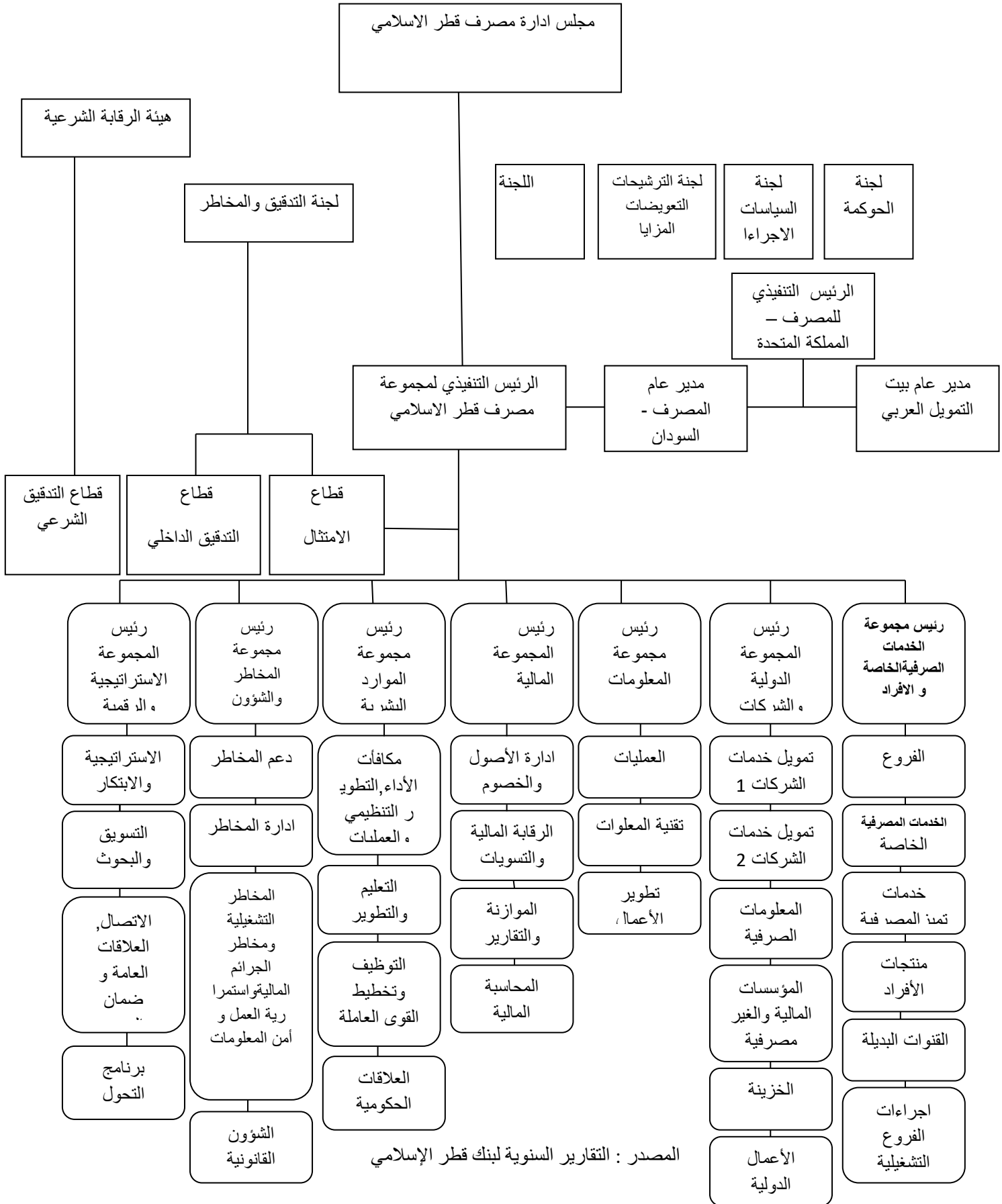
عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الرقمية من خلال توفير خدماته عبر تطبيق جوال المصرف الحائز على عدة جوائز، والخدمات المصرفية عبر الانترنت للعملاء من الأفراد والشركات، وأجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي، وأجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية ITM ، بالإضافة إلى مركز اتصال حائز على العديد من الجوائز.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي

يمكن وصف الهيكل التنظيمي بكونه قاعدة الأساس الذي تبنى عليه المؤسسة جهودها لكي يتم بناء تدفق العمل بين الأقسام المختلفة بسلاسة ويسر بداية من تحديد الرئيس التنفيذي للشركة و المديرين الذين يندرجون تحته مروراً بتقسيم الإدارات و توزيع المهام و المسؤوليات لكل إدارة وصولاً لتحديد الترتيب الوظيفي لكل موظف.

الشكل (1-2): الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي

¹ الموقع الرسم البنك نبذة تعريفية عن البنك تاريخ الاستطلاع 18/04/ 2024 <https://www.qib.com.qa/ar/our-profile>



بالإضافة إلى هذا الهيكل التنظيمي يوجد لجان قائمة على السير الحسن لمصالح البنك نذكر منها:

1- اللجنة التنفيذية:

يشارك في حضور اجتماعاتها الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى كبار المسؤولين للمناقشة، وهي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة ويأتي على رأس مهامها ومسؤولياتها، تزويد لمجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة والمراجعة المنتظمة لاداء وأعمال مختلف القطاعات، والتشاور مع إيداء الرأي للمجلس وفي القرارات الاستراتيجية، وإعداد قرارات منح الائتمان التي تكون ضمن إصلاحياتها، ورئيس مجلس الادارة لا يمارس أي عمل تنفيذي فيها كما تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المصرف تمهيداً لعرضها على مجلس الادارة، ولم تجتمع اللجنة خلال عام 2022 حيث أن جميع القرارات المتخذة عام 2022 كانت من صلاحيات مجلس الادارة، لم تمارس اللجنة التنفيذية لمصرف قطر الاسلامي أي نشاط أو دراسة أو تقييم أي قرار في منح الائتمان أو أي موضوعات أخرى خلال العام المالي 2022 ذلك إن كافة الموضوعات وقررت منح الائتمان أو التسهيلات المصرفية خلال هذ العام كانت من صلاحيات مجلس الادارة.

2- لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام:

هذه اللجنة هي للمساعدة على النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف، ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، و نظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومخاطر الالتزام و مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، و مهام التدقيق الداخلي الخارجي والاجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين والنظم المنظمة لعمل البنك، كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات لمناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وتعمل لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس.

كذلك فإن اللجنة مخولة من قبل المجلس بالتحقيق في أي نشاط يدخل في نطاق اختصاصاتها، ويحق لها طلب الحصول على أية معلومات من أي موظف، ويتم توجيه جميع الموظفين للتعاون مع أية طلبات تتقدم بها اللجنة في هذا الخصوص بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة للإبلاغ عن أي مخالفات وتجاوزات في حينها ومحاسبة المسؤولين عنها مع إبلاغ المصرف المركزي فوراً بأي مخالفات لقانونه وتعليماته وأي قوانين أخرى ذات علاقة، وللجنة أيضاً صلاحية طلب استشارات قانونية أو مهنية من جهات خارجية مستقلة والاستعانة بأطراف من خارج المؤسسة من ذوي الخبرة ولدراية إذا ما رأيت ذلك ضروري ولكن فقط بعد التشاور مع رئيس المجلس بغرض الحصول على المشورة فقط.¹

3- لجنة السياسات والاجراءات:

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وإجراءات أدلة العمل وتتكفل اللجنة بأن تسيير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام، والتحقق من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة.

ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة، ويشمل ذلك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال، ومواءمة المنتجات، وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف. وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الانحراف عن السياسات.²

¹ تقرير السنوي لبنك قطر الاسلامي

² الموقع الرسم البنك نبذة تعريفية عن البنك تاريخ الاستطلاع 18/04/ 2024 /https://www.qib.com.qa/ar/our-profile

4- لجنة الحوكمة:

لجنة الحوكمة هي لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة، ومهمتها هي لتمثيل الرسمي للتوصل بين مجلس الإدارة وإدارة المصرف في القضايا والأمور الخاصة بالحوكمة، حيث تتولى اللجنة بالأصالة عن المجلس مسؤولية الإشراف العام والملاحظة الواجبة لمبادئ وتوجيهات وممارسات حوكمة الشركات في المصرف، كما تتولى مهمة الإشراف ومتابعة تطبيق هذه المبادئ في جميع أعمال المصرف. كما تشرف اللجنة على مراجعة إطار عمل الحوكمة وتحديثه مراقبة تطبيقه وذلك بالعمل مع الإدارة التنفيذية و لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام بالإضافة إلى

هيئة الرقابة الشرعية، لقياس مدى ملائمة هذه السياسات والإجراءات الخاصة بها وتماشيا مع أفضل وأحدث الممارسات والاصدارات الدولية مثل تلك الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي و لجنة بازل للرقابة المصرفية و تعليمات وإرشادات المصرف.

5- لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا:

تتولى هذه اللجنة إعداد سياسة واعتمادها من المجلس بمنح المكافآت و الحوافز حيث تشمل كافة المكافآت والحوافز الخاصة برئيس المجلس وأعضائه وكافة المسؤولين بالمصرف بما فيهم الرئيس التنفيذي وموظفي المصرف، ووضع أسس محددة لتقييم أداء المجلس وكبار الموظفين في الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى دراسة وتقييم المرشحين للوظائف التنفيذية العليا والمرشحين لعضوية مجلس الإدارة لتحقيق أهداف البنك على مدار العام، مع تحديد خطة ملائمة للإحلال الوظيفي بما يتماشى مع القانون وسياسة وأنظمة المصرف وتعليمات مصرف قطر المركزي، كما أنها مسؤولة عن وضع سياسات الموارد البشرية وتأكيد وجود خطة إحلال كبار الموظفين في الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات حول مدى الالتزام حتى يتوافق مع أفضل الممارسات، وقد شملت أعمال اللجنة على مدار عام 2022، حيث ناقشت واعتمدت اللجنة مكافآت العاملين وفق تقييم الأداء المالي 2022، كما اعتمدت الزيادات السنوية للعام المالي 2022 وفق تقارير تقييم الأداء للعاملين.¹

-المطلب الثالث: صيغ التمويل التي يعتمدها بنك قطر الإسلامي

أدوات التمويل الإسلامي

نشأ المصرف منذ التأسيس على أنه مصرف إسلامي يعتمد الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولهذا يعتبر المصرف من السابقين في تطوير منتجات وبرامج مبتكرة تلبى احتياجات العملاء متوافقة مع الشريعة.

1- بيع المساومة:

يتمثل بيع المساومة في طلب العميل من المصرف أن يشتري سلعة معينة، يشتريها المصرف من طرف ثالث بسعر لا دخل للعميل بتحديدده، وبربح لا يعلمه العميل تبعا لذلك، ويكون للعميل الحق في قبول السلعة أو رفضها بعد تملك المصرف لها، فإذا قبل العميل البضاعة يقوم بتسديد قيمتها للمصرف بالأقساط على النحو الذي يتفق عليه، ويقوم المصرف بتطبيق بيع المساومة على السلع المشتراة من السوق المحلي.

¹ الموقع الرسمي لبنك قطر المرجع السابق.

2- بيع المرابحة:

يوفر المصرف لعملائه خدمة إصدار اعتمادات المرابحة التي تمكن العميل من الحصول على بعض السلع والأجهزة والمعدات من الخارج ، ويتم ذلك من خلال تقديم العميل طلبا للمصرف لاستيراد سلعة ما مبينا وصفها وكميتها وسعرها ، فيقوم المصرف باستيرادها لنفسه من الخارج على أن يبيعه للعميل بعد وصولها بسعر تكلفتها مع زيادة ربح يتم الاتفاق عليه.

3- الاستصناع:

يتمثل أسلوب الاستصناع في قيام المصرف بالتعاقد مع العميل (المستصنع) على القيام بتنفيذ مشروع معين . وتحمل جميع التكاليف من الخامات والأجور ثم تسليمه كاملا إلى العميل بمبلغ محدد وفي تاريخ معين ، وحيث لا يملك المصرف حاليا شركة مقاولات فإنه يقوم بالتعاقد على تنفيذ المشروع مع شركة أو أكثر من شركات المقاولات.

4- الاستثمار بالمضاربة:

يقوم المصرف بتنفيذ العديد من عقود المضاربة التي تغطي احتياجات استثمارية مختلفة في مجال استيراد البضائع أو تمويل المناقصات أو غيرها.

5- الاستثمار بالمشاركة:

يعتبر نظام الاستثمار بالمشاركة المميز الرئيسي للمصرف الإسلامي عن البنوك التقليدية الأخرى، ويقوم هذا النوع من الاستثمار على أساس تقديم المصرف حصته من المال الذي يطلبه بقصد إنشاء مشروع مشترك أو شراء بضاعة وبيعها حيث يشارك المصرف في النتائج المحتملة (ربحا أو خسارة) في ضوء قواعد توزيعية شرعية يتفق عليها مسبقا.¹

6- الإجارة:

يقوم المصرف بشراء الأعيان أو حصص منها ثم تأجيرها للغير ، وهذه الأعيان مثل العقارات والمعدات أو الأجهزة المتنوعة ، ويتم ذلك بعد دراسة الجدوى والتأكد من ربحيتها وموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية. يملك مصرف قطر الإسلامي رؤية واستراتيجية استثمارية واضحة وبعيدة المدى ، وينظر لمحيطه الإقليمي والعالمى كوحدة متكاملة، من منطلق أن عصر العولمة المالية لم يعد فيه مكان لمصرف ينكفى على الداخل. ولهذا فإن المصرف يتبنى استراتيجية للتوسع خارجياً عبر انتقاء مراكز إقليمية وعالمية لاستثماراته الخارجية بحيث يكون له حضور وتواجد عالمي ويتولى المصرف رئاسة مجالس إدارات هذه البيوت التمويلية حرصاً على تطبيق المفاهيم والضوابط الشرعية الإسلامية التي يطبقها باعتباره الشركة الأم.²

¹ بنك قطر الإسلامي الموقع الرسمي تاريخ الاستطلاع 18 04 2024
² نفس المرجع.

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على تحقيق ربحية البنك.

بعدما قمنا بإعطاء لمحة تعريفية عن بنك قطر الإسلامي وهيكلة التنظيمي والصيغ التمويلية المعتمدة فيه جاء الدور لتقديم دراسة تطبيقية الهدف منها تقييم أداء البنك وقياس مدى توليد الأرباح من الموجودات التمويلية باستخدام مجموعة من المؤشرات الربحية وذلك من أجل دراسة تفسيرية للنتائج المستخلصة .

المطلب الأول: هيكل موجودات بنك قطر الإسلامي

1- حساب وتحليل الموجودات المالية لبنك قطر الإسلامي

الجدول (1-2): الموجودات المالية الاجمالية ونسب نموها من 2010 الى 2022 .

(الف ريال قطري)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات	53430231	58274886	73192058	77354244	96106464	127323982
النسب النمو	--	06,9	56,25	69,5	24,24	48,32
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
139834128	150374876	153836365	163519211	174356175	193915910	18000625
82,9	53,7	3,2	29,6	62,6	22,11	-11,5

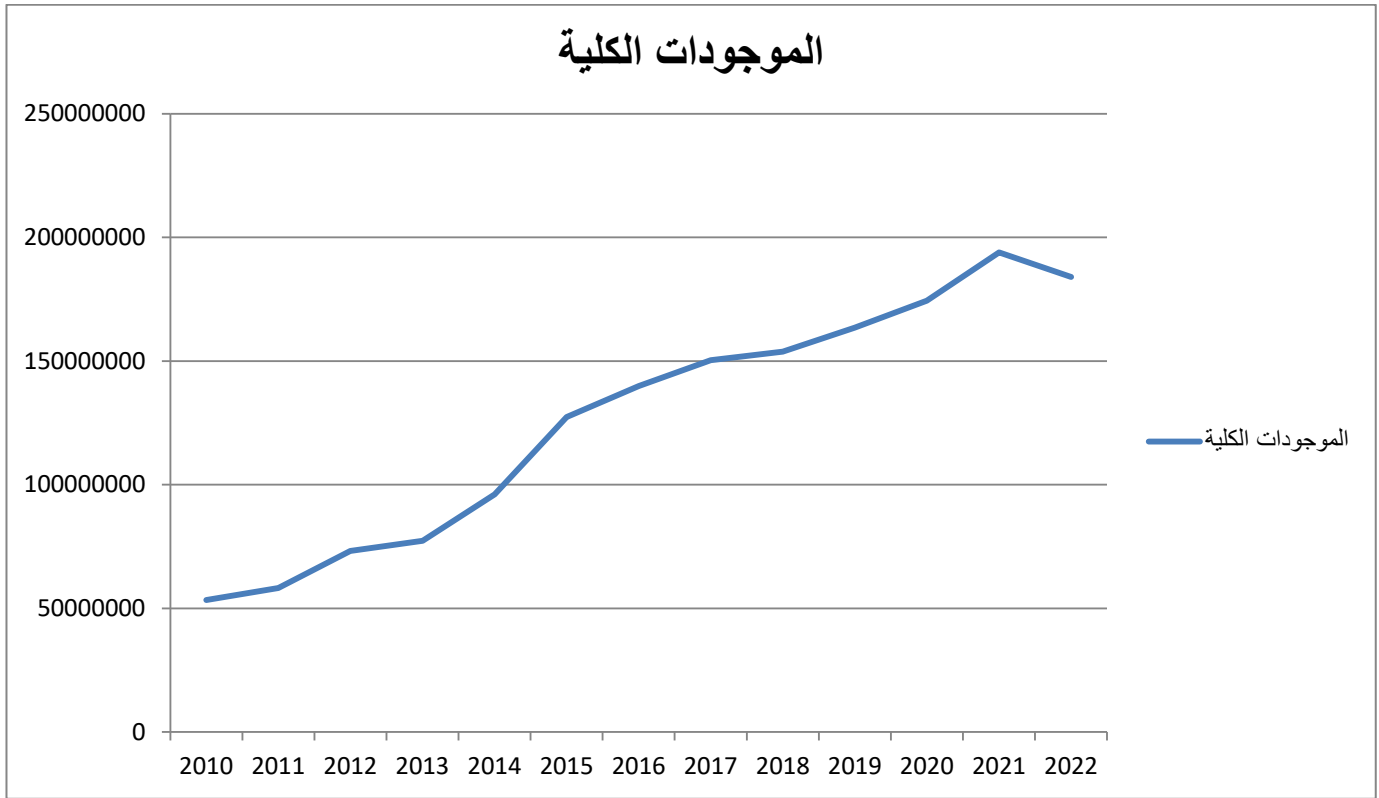
المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2022)

يمثل الجدول أعلاه تطور الموجودات الكلية لبنك قطر الاسلامي خلال الفترة ما بين 2010-2022 وتمثل الموجودات مجموع الأصول التي بحوزة البنك بتعدد طبيعتها والاستثمارات المالية والعقارية والاستثمارات الخارجية .

نلاحظ من الجدول أعلاه ان الموجودات لبنك قطر الاسلامي قد شهدت زيادة متتالية منذ سنة 2010 و الى غاية سنة 2022 لتشهد تقهقر في السنة الأخيرة من الدراسة ، وهذا ما نراه في نسب النمو التي سجلت قيم ايجابية طيلة سنوات الدراسة ماعدا السنة الأخيرة من الدراسة 2022 والتي سجلت قيمة سلبية بمقدار 11,5- كأقل قيمة اما عن أكبر قيمة لنسب النمو فقد شهدتها سنة 2015 بمقدار 48,32 ، لقد تضاعفت قيمة الموجودات الاجمالية لبنك قطر الاسلامي من سنة 2010 إلى غاية سنة 2022 لأكثر من ثلاث أضعاف رغم التعثر في السنة الأخيرة ، وهذا ما يعكس تنامي البنك وتوسع أعماله وزيادة ثقة المساهمين فيه.

ويمكن تمثيل تطور الموجودات بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (2-2): تطور الموجودات الكلية حسب سنوات الدراسة .



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2022)

نلاحظ من خلال الشكل (2-2) تنامي متزايد للموجودات الكلية للبنك من سنة 2010 لتصل الى قمته سنة 2021 لتعود لتراجع المحدود في الفترة من سنة 2021 الى 2022 وهذا ما يعكس جهود و طاقات المؤسسة والكفاءة في العمل .

الجدول (2-2): قيم موجودات التمويل حسب بعض الصيغ التمويلية (ألف ريال قطري) .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات الكلية	53430231	58274886	73192058	77354244	96106464	127323982
المراجحات	23536459	23547750	36919041	38832944	49949792	77730475
المساومات	5902428	5671791	8736642	12332885	14839056	18984693
الايجار	320113	341987	2432551	1228995	808719	689751
الاستصناع	1039987	915950	304423	197691	472427	627970
المضاربة	66308	242200	279957	335147	569057	376433
اخرى						

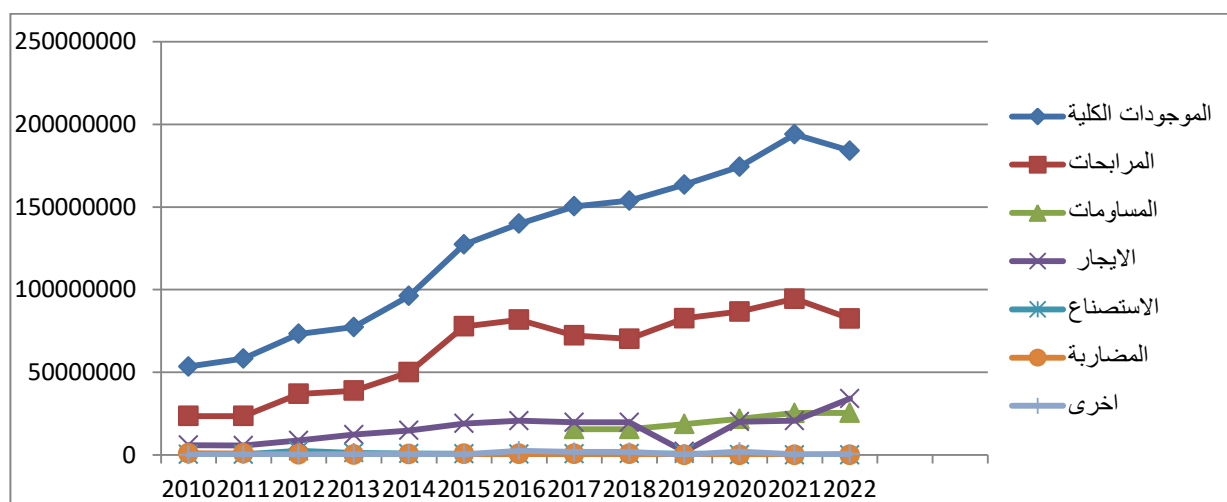
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
139834128	150374876	153836365	163519211	174356175	193915910	184000625
81797648	72232021	70236861	82662946	86714107	94426155	82493988
	15592180	15592120	18675895	21807315	25394553	25434715
20732166	19765231	19765231	2075735	20099935	20708608	34121390
445736	722379	766379	848730	185249	8914	5894
631700	571250	571250	18311	14111	--	--
2575496	1825650	1825650	295537	1998552	374250	505942

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2022)

يبين لنا الجدول (2-1) الموجودات الكلية وموجودات حسب صيغ التمويل المعتمدة في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2022 حيث نرى زيادة تصاعديّة لكل من الموجودات الكلية و الموجودات المتأتية من التمويل بالمرابحة والايجار في حين نلاحظ تذبذب لقيمة الموجودات لباقي الصيغ التمويلية بين ارتفاع وانخفاض يختلف في حدته بين سنة وأخرى مع ملاحظة الصيغ التي تملك حصة الأسد من الموجودات الكلية والمتمثلة في كل من المراجحات والمساومات في أول سبعة سنوات من الدراسة لتضاف لهما صيغ الاجارة في آخر ستة سنوات، هذا ما يعكس الطبيعة التمويلية للبنك المدروس واهتمامه بالصيغ المعتمدة على التمليك بشكل أساسي في نشاطه، وذلك لما توفره من مردودية مالية عالية وقلّة المخاطرة .

هذا ما يمكن ايضاحه في الشكل البياني التالي:

الشكل (2-3): قيمة الموجودات حسب صيغ التمويل .



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2022)
 نلاحظ من خلال الشكل البياني حصة كل صيغة من صيغ التمويل لبنك قطر الاسلامي وما مدى مساهمتها في الموجودات الكلية و الواضح ان صيغة المربحة والمساومة تملك حصة الأكبر من الموجودات لتليها كل من الاجارة والاستصناع ذلك ما يعكس اعتماد البنك على الصيغ بطبيعة الملكية.

نسب مساهمة كل صيغة من صيغ التمويل في اجمالي الموجودات: يمكن تبيان نسبة مساهمة كل صيغة من صيغ التمويل في اجمالي الموجودات على النحو التالي:

-الجدول (2-3) توزيع الموجودات الكلية على صيغ التمويل

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة اجمالي الموجودات	10,65	10,58	66.5	42,68	1,62	6,68
المربحات والمساومات	69.75	69.54	75.85	73.37	74.95	78.98
الاجارة	17.49	16.75	17.95	23.3	22.27	19.29
الاستصناع	9.49	10.28	5	2.32	1.21	0.7
المضاربة	3.08	2.21	0.63	0.73	0.7	0.64
اخرى	0.2	0.72	0.58	0.63	0.85	0.38

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة اجمالي الموجودات	70.2	73.66	73.35	76.7	75.2	72.67	77.48
المربحات والمساومات	64.82	65.21	62.49	66.47	66.29	67.1	57.87
الاجارة	14.8	15	15	15.1	16.67	18.2	17.84
الاستصناع	16.43	17.84	18.88	16.14	15.37	14.7	23.93
المضاربة	0.35	0.7	0.67	0.69	0.14	0.6	0.4
اخرى	0.5	0.51	0.7	0.1	0.1	-	-
	2.4	1.64	3	1.69	1.53	0.27	0.35

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2022)

يوضح الجدول اعلاه مساهمة كل صيغة من صيغ التمويل للبنك في اجمالي موجوداته، حيث تمثل نسبة المراجعة والمساومة القيمة الأكبر اذ بلغت سنة 2015 بالتقريب 79 بالمئة من نسب موجودات التمويل حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2011 والتي بلغت 58.1 بالمئة لتليها الإجارة ثم الاستصناع على التوالي ، وهذا ما يعكس توجه البنك للصيغ التمويلية القائمة على أساس المديونية، حيث يمكن بفضلها توظيف المدخرات بأقل تكاليف وبأثر أكبر للربحية ، كما يمكن أن يعود هذا التوجه على الطلب المتزايد على التمويل بهذه الصيغ دون غيرها من جهة وتأثيرها على الكم الأكبر من العملاء من جهة أخرى ألا وهي الطبقة المتوسطة من العملاء ويمكن توضيح الأثر الربحي لهذه الصيغ فيما يلي من هذا الدراسة.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية على أساس أدوات التحليل المالي لبنك قطر الاسلامي

تعد أدوات التحليل المالي أساس تقييم المؤسسات المالية لما تلخصه من معلومات ومعطيات على شكل نسب ومعدلات يمكن من خلالها تسليط الضوء على توجه المؤسسة المالية ولما تنتهجه من مناهج لتحقيق أهدافها المسطرة وهو ما سنقدمه فيما يلي:

1- بنية ايرادات أنشطة التمويل:

لتحديد بنية ايرادات أنشطة التمويل نقدم العرض التالي:

الجدول (2-4): الأيرادات المحققة من مختلف أنشطة التمويل

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صافي ايرادات أنشطة التمويل	1863299	1775466	2081360	2003201	2444267	3201258	4016100
المراجعة و المساومات	1256602	1106462	1524874	1499519	1856148	2476844	318842
الإجارة المنتهي بالتمليك	275330	317017	319779	415105	528023	666745	767532
الاستصناع	244874	29174	185250	14562	39382	28753	37220
المضاربة	86493	60613	47536	66432	17797	22499	22999
أخرى	-	-	3921	7583	2917	6417	206
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
صافي ايرادات أنشطة التمويل	4887159	5328589	5867186	5956209	5998636	6502045	
المراجعة و المساومات	3110416	3367709	3787646	3641620	3570073	4083236	
الإجارة المنتهي بالتمليك	810386	939868	606963	842361	831756	978896	
الاستصناع	29430	26302	26208	10806	13346	382	
المضاربة	19483	10266	685	-	-	-	
أخرى	11617	276	194	-	-	-	

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2022)

نلاحظ أن قيم صافي إيرادات التمويل في تزايد متصاعد خلال فترة الدراسة باستثناء تذبذب سنتي 2011 و2013، كما قد شكلت إيرادات كل من المربحات والمساومات النصيب الأكبر من صافي الإيرادات الأجمالية المحققة ، وهذا ما يعني أن نمو الإيرادات الأجمالية في ارتباط كبير مع إيرادات كل من المربحات والمساومات.

2- مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في إيرادات أنشطة التمويل:

تظهر مساهمة صيغ التمويل للبنك من خلال النسب إيرادات كل صيغة في مجموع صافي إيرادات التمويل وهو ما يوضحه الجدول التالي:

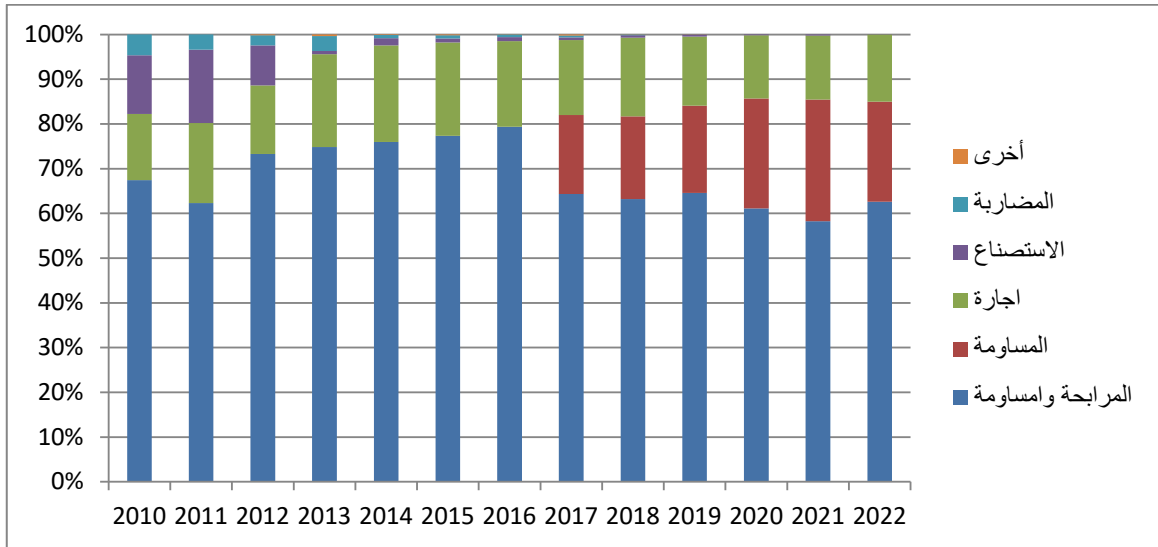
الجدول (2-5): نسب مساهمة كل صيغة من صيغ التمويل في توليد إجمالي الإيرادات.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المربحة والمساومة	67.44	62.32	73.26	74.86	75.94	77.37
اجارة	14.78	17.86	15.36	20.72	21.6	20.83
الاستصناع	13.14	16.41	8.9	0.73	1.61	0.9
المضاربة	4.64	3.41	2.28	3.32	0.73	0.7
أخرى			0.19	0.38	0.11	0.2
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
79.38	63.64	63.2	64.56	61.14	56.51	62.8
	17.47	18.47	19.52	24.54	26.4	22.4
19.11	16.58	17.64	15.46	14.14	13.87	15.06
0.93	0.6	0.49	0.45	0.18	0.22	0.006
0.57	0.4	0.19	0.01			
0.005	0.24	0.005	0.003			

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة (2010-2022)

يبين لنا الجدول السابق أن الحصة الأكبر من ارباح التمويل تتولد عن طريق صيغتي المربحة والمساومة حيث بلغت ذروتها في المربحة بقيمة 79.38 بالمئة سنة 2016، بينما تتوزع باقي النسبة على صيغ أخرى والتي تذبذبت قيمها ما بين صعود ونزول ، وهذا ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل (2-4): نسب مساهمة صيغ التمويل الإسلامي من إجمالي الإيرادات.



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة (2010-2022) زيادة على ماسبق يتضح من الشكل البياني أن مساهمة صيغة المضاربة في توليد الأرباح قد كانت الأقل مقارنة بباقي الصيغ التمويلية الأخرى، وذلك ربما لما تحمله من مخاطرة أكبر، كما تعد من صيغ تمويلية طويلة الأجل عكس الصيغ الأخرى ذات المعدلات الأكبر.

3- دور صيغ التمويل الإسلامي في تطور هامش الربح:

يمكن توضيح دور صيغ التمويل الإسلامي على الشكل التالي

الجدول (2-6) تطور هامش الربح لصيغ التمويل المعتمدة من طرف بنك قطر الإسلامي .

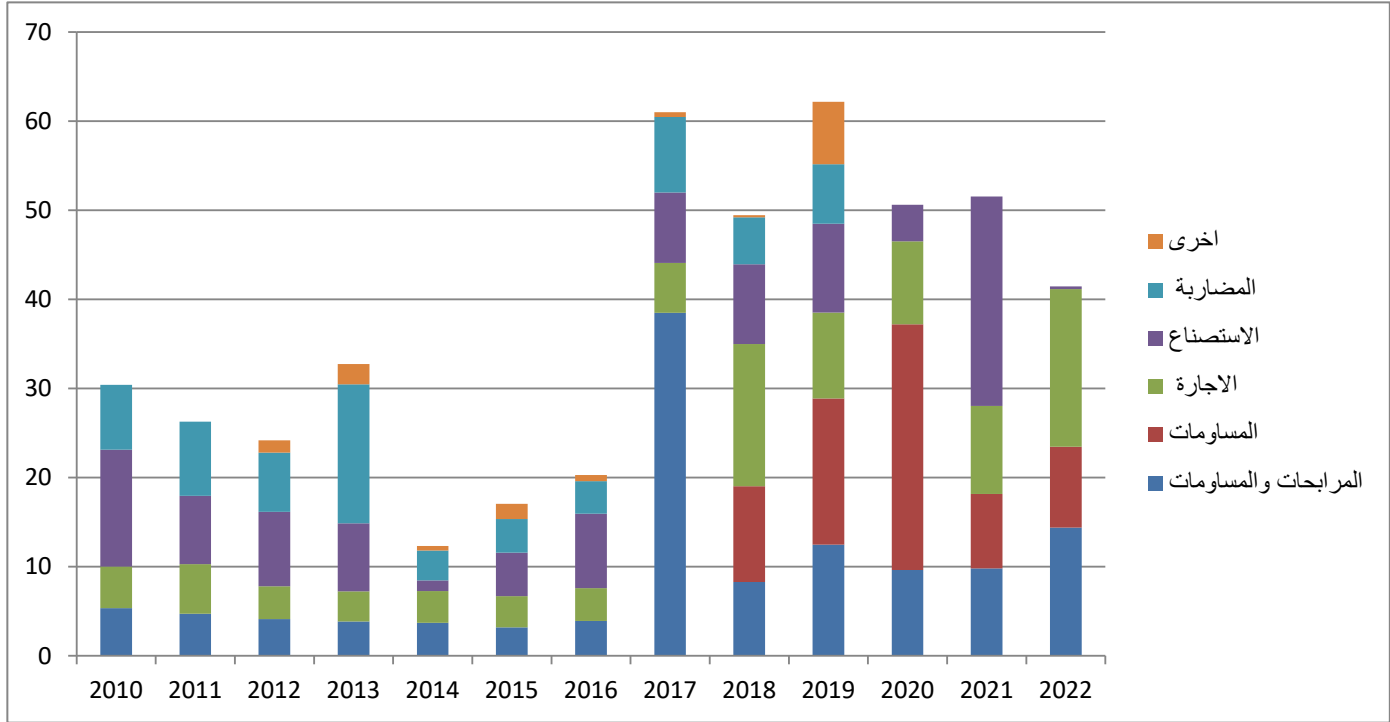
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المرابحات والمساومات	5.34	4.7	4.13	3.86	3.71	3.19
المساومات						
الاجارة	4.66	5.59	3.66	3.37	3.56	3.51
الاستصناع	13.11	7.65	8.37	7.62	1.18	4.87
المضاربة	7.3	8.32	6.62	15.62	3.36	3.77
اخرى			1.4	2.26	0.51	1.7
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
3.9	38.49	8.27	12.47	9.61	9.8	14.37
		10.74	16.39	27.59	8.35	9.09
3.7	5.58	15.98	9.65	9.29	9.87	17.69
8.35	7.9	8.94	9.96	4.12	23.5	0.29
3.64	8.47	5.27	6.67			
0.7	0.56	0.24	7.03			

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة (2010-2022)

نلاحظ أن تطور هامش الربح لصيغة المضاربة كان الأعلى في أول سبعة سنوات من الدراسة والذي يمكن يشير الى أن الصيغ الأكثر عرضة للمخاطرة هي الصيغ ذات هوامش الربح الأعلى ، في حين سجلت كل من صيغتي المراجعة والمساومة أكبر القيم لهامش في السنوات الأخيرة ، وهذا يدل على تركيز البنك على الصيغ التي تعتمد على المديونية دون غيرها.

وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-5): تطور هامش الربح لصيغ الملكية والمديونية .



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي خلال الفترة (2022-2010)

تأثير العائد على الموجودات الكلية:

يمثل العائد على الموجودات مدى مردودية المالية للبنك حيث أنه يعطي صورة لإستثمار رأس المال والعائد المحقق منه ، الجدول التالي يوضح قيمة العائد على الموجودات لبنك قطر الاسلامي .

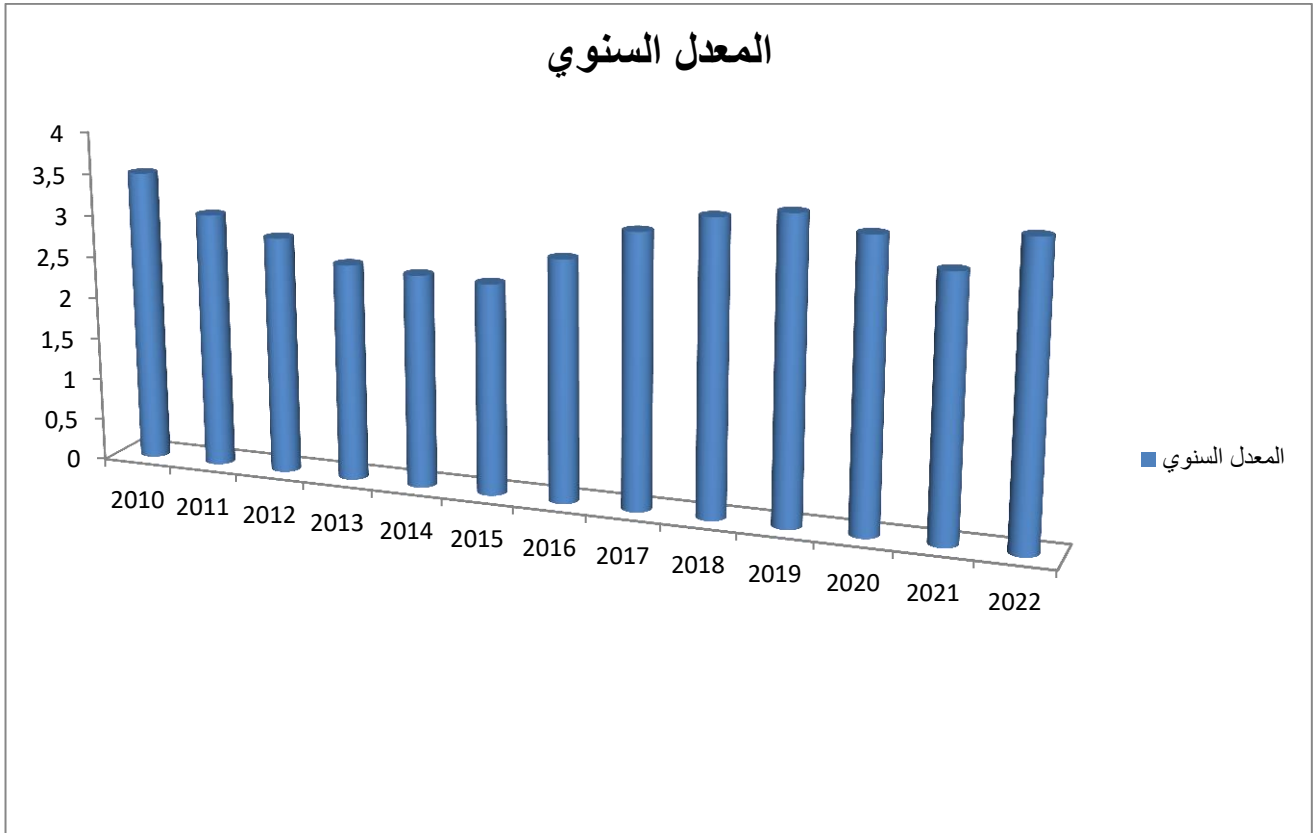
الجدول(2-7): معدل العائد على الموجودات الكلية.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل السنوي	3.49	3.05	2.84	2.59	2.54	2.51
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المعدل السنوي	3.25	3.48	3.59	3.42	3.09	3.53

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي خلال الفترة (2022-2010)

نلاحظ من خلال الجدول السابق تفهقر معدلات العائد ما بين سنة 2010 الى سنة 2015 من معدل 3.49 الى 2.51 ، لتعود للثبات النسبي في الفترة الباقية من الدراسة ، في حين نلاحظ تسجيل أعلى معدل في السنة الأخيرة

من الدراسة حيث بلغ 3.53 ، وهذا يمكن تفسيره في الاستقرار الأمني والاقتصادي للمنطقة وزيادة الاستثمار المنجر عن زيادة الطلب، كما يمكن تلخيص هذه النتائج في الشكل البياني التالي الشكل(2-6): معدل تطور العائد على الموجودات.



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2022) نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تراجع معدلات العائد ، لتعود نوعا ما للثبات غير أنها لم تسجل قيمة أقل من 2.50 ، ما يجعلنا نقول أن عائد البنك يحقق قيم ايجابية ، وهذا يمكن تفسيره على الاعتماد الكبير للبنك على الصيغ المدبونية والتي تمتاز بأجلها القصير وقلة مخاطرها بالمقارنة مع غيرها من الصيغ.

المطلب الثالث: مساهمة صيغ التمويل في ربحية بنك قطر الاسلامي

للقوف على مساهمة صيغ التمويل في ربحية بنك قطر الاسلامي لابد من توضيح الأثر الربحي لها على المؤسسة ، وذلك بدراسة نسب تغيرها و معدلاتها.

معدل توليد الأرباح المتأتية من صيغ التمويل

وهو ما يبينه الجدول التالي :

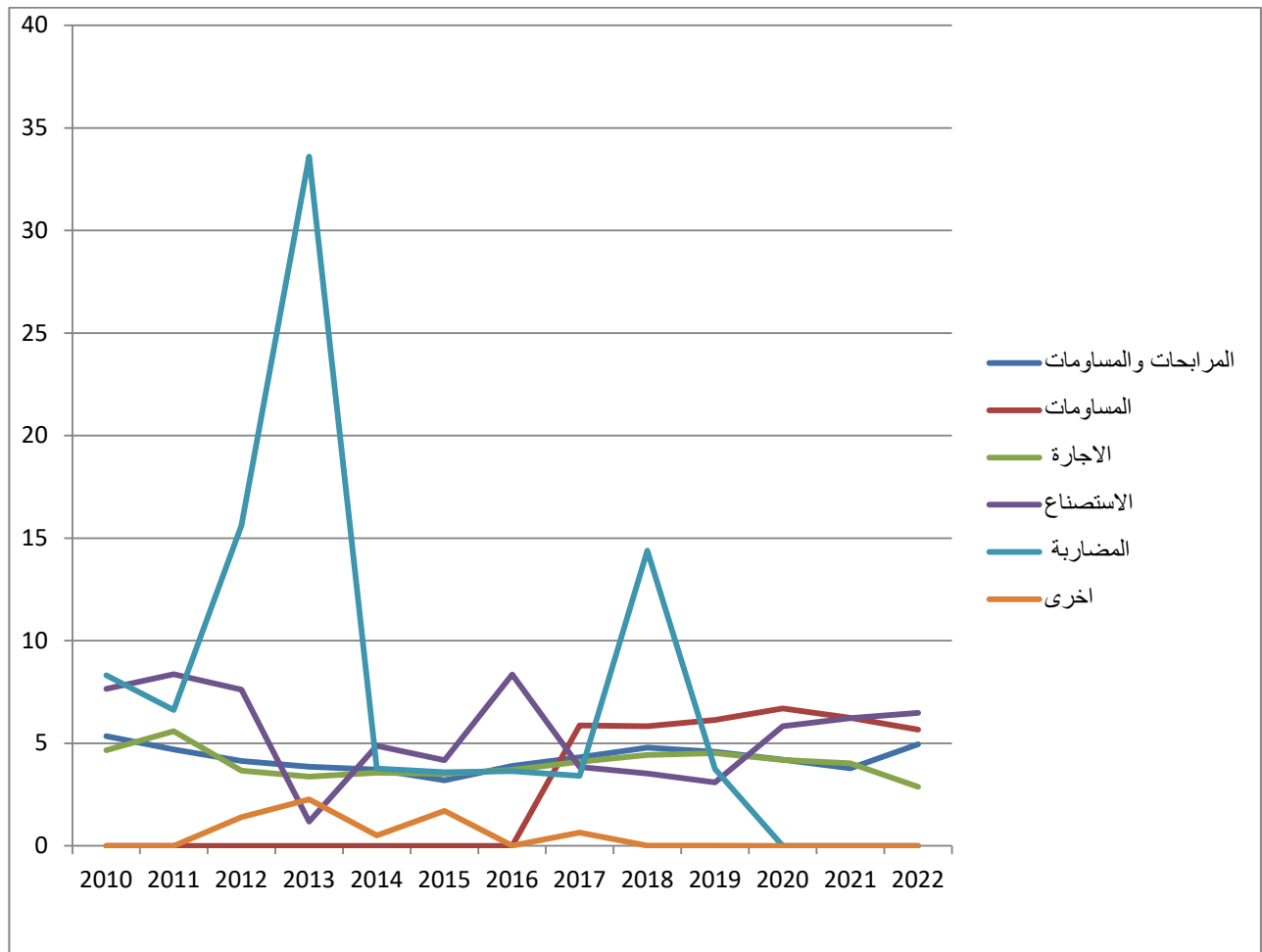
الجدول (2-7): معدل توليد الأرباح المتأتية من صيغ التمويل

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المرابحات والمساومات	5.34	4.7	4.13	3.86	3.72	3.19
المساومات						
الاجارة	4.66	5.59	3.67	3.37	3.56	3.51
الاستصناع	7.65	8.37	7.62	1.18	4.87	4.17
المضاربة	8.32	6.62	15.62	33.6	3.77	3.59
اخرى			1.4	2.26	0.51	1.7
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
3.9	4.31	4.79	4.58	4.2	3.78	4.95
	5.87	5.83	6.13	6.7	6.24	5.66
3.7	4.1	4.43	4.52	4.19	4.02	2.87
8.35	3.84	3.53	3.09	5.83	6.22	6.48
3.64	3.41	14.39	3.74			
0.007	0.64	0.008	0.009			

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2022)

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل الأرباح المولدة من صيغة المضاربة هي الأعلى نسبياً مقارنة مع الصيغ الأخرى والتي سجلت أعلى قيمة نسبياً بمعدل 33.6 سنة 2013 و 15.62 سنة 2012 لتليها سنة 1018 والتي سجلت فيها قيمة 14.39 وهي معدلات عالية، في حين لا تعكس هذه القيم حجم الأرباح العالي كون الاستثمار في هذه الصيغة هو الأقل مقارنة بالصيغ الأخرى، في حين سجلت كل من المرابحات والمساومات والاجارة والاستصناع معدلات ما بين 3.09 و 8.37 كأعلى قيمة والتي كانت من جهة الاستصناع لسنة 2011، يمكن القول مما سبق من الدراسة أن الصيغ القائمة على أساس المديونية (المرابحة - المساومة - الاجارة المنتهية بالتمليك - الاستصناع) تحمل معدلات توليد للأرباح متوسطة نوعاً ما مع قلة المخاطرة مقارنة بالصيغ القائمة على أساس الملكية (المضاربة - المشاركة) ذات معدلات أرباح عالية ومخاطر أكبر يمكن توضيح تطور معدل الأرباح المتأتية من صيغ التمويل من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-7): معدل توليد الأرباح من صيغ التمويل



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقارير السنوية لبنك قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2022)

الشكل البياني السابق وضح أكثر ما سبقنا القول به عن معدلات توليد الأرباح لصيغ التمويل ، حيث أن منحى المضاربات فاق عتبة 30 ، زيادة على ذلك تشكيه ل نقاطي عتبة في كل من سنة 2011 و 2018، في حين نلاحظ الاستقرار النسبي لباقي المنحنيات في حدود من 1 والى غاية معدل 8.37

يمكن تفسير هذا بطبيعة الصيغ القائمة على أساس التمليك كونها تحمل نسب ربحية عالية مع مخاطر مرتفعة في حين الصيغ القائمة على أساس المديونية ذات معدلات متوسطة مع مخاطرة أقل برأس المال.

لا يكون بالضرورة معدل الأرباح لصيغ التمويلية معيارا يقاس به العائد دون ارتباطه بحجم الاستثمار ، فالاستثمار الضخم بمعدل أرباح متوسطة ينجر عنه عائد أكبر من الاستثمار برأس مال قليل وبمعدل أرباح أعلى، حيث أن قيمة العائد مرهونة بكل من معدلات الأرباح وحجم الاستثمار معا .

المبحث الثالث: نتائج مستقاة من الدراسة

بعد دراسة تحليل الأداء المالي لبنك قطر الاسلامي والتي وضحت توجهات الاستثمار والعائد المحقق منه ، جاء الدور لأستخلاص نتائج الدراسة التطبيقية وتفسيرها حسب العوامل المؤثرة فيها .

المطلب الأول: النتائج المتوصل اليها من الدراسة التطبيقية

جاءت النتائج على النحو التالي :

- 1- عادت السياسة الإستثمارية لبنك قطر الاسلامي بتنامي الموجودات الكلية للبنك خلال الفترة الدراسة وهو ما أوضحته نسب النمو المحققة ما يعكس مسار البنك النمو والتوسع .
- 2- كان النصيب الأكبر من الموجودات الكلية للبنك خلال فترة الدراسة من نصيب الصيغ القائمة على أساس المديونية وبالأخص صيغتي المرابحة والمساومة .
- 3- حقق حجم الايرادات الاجمالية زيادة بحوالي ثلاث أضعاف خلال فترة الدراسة ، وكان السهم الأكبر منها من نصيب كل من المرابحات والمساومات وباقي الصيغ القائمة على أساس المديونية.
- 4- معدل العائد على الموجودات الكلية لبنك قطر الاسلامي يوضح تنامي قيمة الموجودات خلال فترة الدراسة ، لأن مستويات العائد الكبيرة هي معيار لقياس نجاعة السياسة الإستثمارية والادارية للمؤسسات .
- 5- قيم هامش الربح العالية تأنت من الصيغ القائمة على أساس الملكية وبتحديد صيغة المضاربة لما تحمله من مخاطرة أكبر من غيرها ، فكلما زادت المخاطرة برأس المال تولدت أرباح أكبر في حين تبقى الصيغ القائمة على أساس المديونية بهوامش أرباحها المتوسطة تولد أكبر عائد وذلك لحجم الاستثمار فيها .
- 6- ساهمت الصيغ القائمة على أساس المديونية (المرابحة- المساومة- الاجارة) في تحقيق أكبر حجم عائد لبنك قطر الاسلامي

المطلب الثاني : تفسير نتائج الجانب التطبيقي من الدراسة.

ويمكن تفسير النتائج على النحو التالي :

- 1- حققت صيغ القائمة على أساس المديونية عائدا معتبرا للبنك لما خصصه لها من موجوداته نظرا لقلّة مخاطرها وتمويلها قصير الأجل مما يجعلها أفضل بديل من البدائل .
- 2- في العادة يكون التمويل بصيغة المرابحات والمساومات والاجارة المنتهية بالتمليك موجه للطبقة المتوسطة من المجتمع والتي تمثل الحجم الأكبر من سوق الطلب على الإستثمار .
- 3- معدلات العائد تعكس الجدوى من توجه غالب الإستثمارات لصيغ محددة من التمويل بناء على ما تتطلبه اقتصاديات الدول النامية .
- 4- الصيغ التمويلية القائمة على اساس الملكية تحمل هامش ربح أكبر مع كثرة مخاطرها وتمويلها طويل الأجل مما يستدعي التمويل فيها اللعب على الوترين.
- 5- الأرباح المتأتية من صيغ التمويل الإسلامي لا تفسر بالضرورة العائد الاجمالي للبنك ما لم ترتبط بحجم الاستثمار.

خلاصة الفصل :


قصد التعرف على دراسة حالة " بنك قطر الإسلامي وقياس مدى تأثير صيغ تمويلها على مؤشرات الربحية، قمنا بتعريف البنك وصيغ التمويل التي يعتمدها وتمثل أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي :

أن البنك محل الدراسة يعتمد على الصيغ القائمة على المديونية وعلى رأسها صيغة المرابحة والمساومة وذلك راجع لعائدها الثابت وقلة مخاطرها مقارنة بباقي الصيغ كما أنها تمس أغلب طبقات العملاء كون المرابحة تتميز بسرعة دوران رأس المال وتحقيق الربح وتغطية حاجات متعددة للمصرف.

تبين لنا أن صافي الأرباح - من خلال تحليل وتطور مؤشرات الربحية في البنك الإسلامي القطري خلال الفترة من (2010 2021) في ارتفاع مستمر والذي حقق ربح له بقيمة 3.55 مليار ريال قطري سنة 2021 ، في حين أن مؤشر العائد على باقي الصيغ المعتمدة على الملكية شهد معدلات بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة .

من خلال نتائج التحليل المالي والتي تبين لنا أثر صيغ التمويل على مؤشرات الربحية المعتمدة في البنك القطري الإسلامي، تبين لنا أن الصيغ القائمة على المديونية قدمت نجاعة في توظيف رأس المال بها وتحقيق عائد الذي يطمح إليه البنك مع عدم المجازفة الكبيرة برأس المال .

التمويل بمختلف الصيغ له تأثير على مؤشرات الربحية والمتمثلة في كل من صافي الأرباح، مؤشر العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية.



الخاتمة العامة

تقدم البنوك الإسلامية تمويلات وفق الشريعة الإسلامية وهي خالية من شبهة الربا، الأمر الذي جعلها تلقى إقبال كبير من قبل العملاء وقد تخطت حدود الدول الإسلامية إلى كل دول العالم، حيث يحكم التمويل الإسلامي مجموعة من الضوابط الشرعية القائمة على المشاركة في المال والعمل، وينقسم التمويل الإسلامي إلى صيغ تشاركيه (المضاربة، المشاركة)، وصيغ قائمة على المديونية (المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة). نخلص مما سبق أن البديل الإسلامي في تمويل المشاريع الاستثمارية بات الأنجع في الساحة المالية العالمية، وذلك لما يوفره من صيغ تمويلية قادرة على الزيادة في المخزون وتعظيم رأس المال ، والتي تعفي من دفع أية فائدة لمقرضها للوصول إلى أكبر عدد من العملاء.

تمحورت هذه الدراسة حول صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية، أما في جانبها التطبيقي فقد خصصنا الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2022 تهدف إلى التحليل المالي للصيغ التمويلية في بنك قطر الإسلامي. وجاءت هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة المطروحة والتي تدور حول أهم الصيغ التمويلية للبنوك الإسلامية وتأثيرها على الربحية الإجمالية وللإجابة على الفرضيات المطروحة قدمنا هذا العمل، ومن خلال هذه الخاتمة نقدم نتائج هذا الدراسة وتوصياتها على النحو التالي:

نتائج دراسة:

نتائج الدراسة النظرية: تتمثل نتائج الدراسة للجانب النظري في بنك قطر الإسلامي:

- 1- تعتمد البنوك الإسلامية في تمويلها للاستثمارات على صيغ تمويلية قائمة على أساس الملكية وأخرى قائمة على أساس المديونية لكل منها ميزاتها وخصائصها.
- 2- يختلف الفكر المالي الإسلامي عن الفكر التقليدي في طرق وأدوات المتبعة للتمويل ، حيث يعتمد الفكر التقليدي على أدوات الدين والقليل من أدوات الملكية فيما يعتمد الفكر الاقتصادي الإسلامي على أدوات ملكية المضاربة والمشاركة بالإضافة إلى أدوات الدين أو ما يعرف بضم البيوع.
- 3- تعتبر صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية صيغا ذات عائد محدد، أما التي تقوم على أساس الملكية فهي ذات عائد متغير.
- 4- تفضل البنوك الإسلامية التعامل بصيغة المرابحة لمنح التمويل وذلك لوضوح وسهولة تطبيقها لزيادة ربحية التمويل، ويتم تطبيق صيغة المرابحة بصورة شرعية إلى حد ما.

نتائج الدراسة التطبيقية: تتمثل نتائج الدراسة التطبيقية في:

- 1- لقي توسع نشاط البنوك الإسلامية في صيغتي المرابحة والمساومة نجاحا كبيرا ، وذلك لما يميزها من مرونة في الاستخدام وقلة مخاطرها وما فيها من ضمانات لوفاء العميل، كما أنها تمويلات قصيرة الأجل ما يناسب طبيعة موارد البنوك الإسلامية.
- 2- ارتكز مصدر الأرباح في بنك قطر الإسلامي على الصيغ التمويلية قصيرة الأجل ضمن التمويل القائمة على المديونية، والتي احتلت الريادة لأغلب السنوات هذا ما يؤكد حالة من التركيز في آليات التمويل في البنك ضمن هذا النمط من التمويل.
- 3- من خلال الدراسة التحليلية للأداء المالي للبنك، تم الوصول إلى وجود هامش ربح محقق من كل الصيغ المعتمدة من طرف البنك بنسب متفاوتة، حيث أن أكبر هامش محقق كان ذلك المتأتي من خلال التمويل عن طريق الصيغ القائمة على المديونية وعلى وجه لخصوص صيغة المرابحة والمساومة وبنسبة أقل لصيغة الإجارة المنتهية بالتملك.
- 4- تعتبر تجربة بنك قطر الإسلامي من بين التجارب الرائدة التي من خلالها اتضح أنه يعتمد على موجودات التمويل كمصدر أساسي لتوليد الربح، والتي بدورها تعتمد أكثر ما يكون على صيغتي المرابحة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتملك في حين يتعامل بصيغة المضاربة والصيغ الأخرى بنسبة قليلة جدا وهذا راجع

لكون الصيغ الأولى أقل مخاطرة وأكثر ربحية، كما أنها سهلة في استيفاء الضمانات المناسبة لسداد الأقساط.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: والتي تنص على {تعتمد البنوك الإسلامية على صيغ التمويل بشكل كبير على توليد الأرباح} تم إثباتها وهذا من خلال اعتماد البنوك الإسلامية على صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق الأرباح. هذه الصيغ تتضمن مبادئ الشراكة والمشاركة في الأرباح والخسائر، وتجنب الربا والمخاطر غير المشروعة وفقاً للشريعة الإسلامية. وبالتالي، تحقق البنوك الإسلامية أرباحها عن طريق تقديم خدمات تمويلية واستثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبمعايير الشفافية والعدالة.

الفرضية الثانية: والتي تنص على {تستخدم البنوك الإسلامية مؤشر الربحية كطريقة لقياس الأرباح التي تحققت} تم إثباتها وهذا من خلال الدراسة التحليلية للأداء المالي للبنك، تُستخدم مؤشرات الربحية لقياس كفاءة البنك في استغلال الموارد بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وكذلك لقياس قدرة البنوك على تحقيق الأرباح من خلال استخدام مجموعة من النسب مثل نسبة الهامش والعائد هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية

التوصيات و الإقتراحات: تتمثل فيما يلي:

- 1- توفير البيانات والمعلومات الدقيقة التي تخص صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.
- 2- ضرورة خروج البنوك الإسلامية من جانب التفكير الربحي فقط وامتدادها إلى التفكير في الجانب التكافلي والتضامني، كتوظيف صندوق زكاة خاص بالمؤسسة يخصص لتحقيق أهداف اجتماعية كدعم الفئات الهشة.
- 3- ضرورة تنوع البنوك الإسلامية للصيغ المطبقة في إطار نشاطها، وذلك من خلال تقييد تطبيقها لصيغة المراجعة التي تعد من أكثر الصيغ تطبيقاً حالياً في حدود نسبة معينة من أصولها، حتى تضطر إلى استخدام صيغ أخرى. وإن كانت أكثر مخاطرة.
- 4- يجب على البنوك الإسلامية القطرية العمل بالتمويلات القائمة على المشاركة والابتعاد عن التمويلات القائمة على المداينات كونها تزيد من حجم المديونية.

آفاق الدراسة :

يبقى موضوع البنوك الإسلامية مجالاً واسعاً للدراسة وأن إتمامه لا يعني أننا استوفينا كل جوانبه ، ولكن نأمل أننا قد وفقنا فيه إلى حد ما ، وفي نهاية هذه الدراسة نقترح بعض المواضيع التي نراها تستحق البحث مستقبلاً نذكر منها:

- دراسة قياسية حول تقييم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.
- صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وطرق إدارتها.



قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

- ابراهيم كراسنة، البنوك الاسلامية، الاطار المفاهيمي والتحديات، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، رقم، 2013 ابوظبي.
- احمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية، جدارا للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
- حسين بلعجوز مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دراسة مقارنة مؤسسة الثقافة 2009
- حسين الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثالثة، بحث رقم 11، المعهد الإسلامي _ 28 للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة السعودية 2000
- خلفان أحمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع 2016، الأردن.
- الزحيلي وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر المعاصر، الطبعة الرابعة 1997، ج 5 الأردن.
- شوقي أحمد، الجعالة والاستصناع تحليل فقهي واقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية، ط 3، السعودية، 2004.
- شوقي بورقبة، المطبوعات البيداغوجية تحت عنوان صيغ التمويل الإسلامي 2021/2022، الجزائر.
- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد و المخاطر – الدار الجامعية، مصر، 2001، ضياء مجيد، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1998 ص
- علاء الدين زعتري، الخدمات المصرفية، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت.
- عمر بن فيحان المرزوقي، عبدالله بن محمد السعيد، عبدالله بن ابراهيم الناصر، أحمد بن سعد الحربي، محمد بن سعد المقرن "النظام الاقتصادي في الإسلام" مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة 2010.
- الغريب الناصر، الأصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها، دار الفروح مصر 2006.
- فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، ط 01، دار المسيرة، عمان 1999.
- ماجد محمد فهاد تريان: المصارف الإسلامية) التحديات والفرص(، ط 1، دار الواضح، دبي-الإمارات، 2014
- محسن أحمد الخضير، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر.
- محمد عبد العليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ، السعودية، 2004
- محمد عمر شابر، طارق الله خان، الرقابة والاشراف على المصارف الاسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط 1، سنة 2000.
- محمد محمود العجموني، البنوك الاسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 2008.
- محمود حسين الوادي، د/حسين محمد سمحان د /سهيل احمد سمحان النقود والمصارف دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2010.
- محمود محمد العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان . 2008.
- محمود محمد بنوك الاسلامية النشأة التمويل التطوير " المكتبة المصرية، الطبعة الاولى 2009، مصر.
- مصطفى كمال السيد طایل، " البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

منذر قحف مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الثانية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، 1419 1998
منذر قحف، سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، بحث 2000، 28
نجاح عبد العليم وعبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، عالم الكتب الحديث، ط 1، الأردن 2004

ثانيا : مجلات

أحمد ياسين، عزيز اسماعيل محمد التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية و أهميته الاقتصادية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية بغداد ، 2013
أسبع فاطمة الزهراء، أ.د قويدري محمد ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية بجامعة زيان عاشور بالجلفة-العدد 02،32
الحسين بن محمد شواط و عبدالحق ، حميش أحكام المساقاة ، مقال منشور في موقع شبكة الألوكة.
صالح حميد العلي ، إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار ، مجلة الإحياء ، العدد 2010. 14 ،
منى لطفي بيطار ، منى خالد فرحات ، آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية العدد الثاني ، دمشق ، 2009 .
علي عبدالله، تحميل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، سلسلة الدعوة إلى الحق، عدد. 195 رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، سنة 1423

ثالثا: الأطروحات الجامعية :

إمارة محمد يحيى عاصي تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على بنك الإسلامي الأردني، للتمويل والاستثمار، رسالة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في إدارة الأعمال كلية الاقتصاد جامعة حلب ، سوريا 2008
حسام الدين خليل، عقد الاستصناع كأحد البدائل الشرعية للأوعية الادخارية البنكية ، رسالة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في -23-الفرق الإسلامية المقارن كلية الدراسات الإسلامية ، مركز القرضاوي للوسطية الإسلامية والتجديد ، مصر.
سعود عبد الحميد البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 2013 -2014'
عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى قسم الدراسات العلمية الشرعية شعبه الاقتصاد الإسلامي 2005.
عبداللطيف طيبي التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي من منظور العائد والمخاطرة ، نموذج بنك البركة الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة /الجزائر 2008. 2009
عبدالله بلعدي ، التمويل برأس المال المخاطر-دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة -رسالة ماجستير جامعة الحاج باتنة ، الجزائر 2008

خاطر سعديّة التمويل الإسلامي و مدى فعاليته في معالجة الأزمة الماليّة العالميّة 2008, مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد, إقتصاد دولي, جامعة وهران 2015

كمال منصوري إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية 2018/2017.
مختاري مصطفى ، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة.

رابعاً : ملتقيات:

مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة لتمويل الشركات المزمع إنشائها ، على أن يكون للمصرف حصة في هذه الصكوك ، في حدود ما تسمح به اللوائح ، أو القوانين المنظمة للأعمال المصرفية عموماً . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 21-22 أكتوبر 2009
خامساً: التقارير.

التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي. (QIB).

السنوات:

2010،2011،2012،2013،2014،2015،2016،2017،2018،2019،2020،2021،2022

سادساً: المواقع الإلكترونية:

الموقع الإلكتروني لتقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي

[/https://www.qib.com.qa/ar/investorrelations/financial-information/annual-reports](https://www.qib.com.qa/ar/investorrelations/financial-information/annual-reports)

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير صيغ التمويل على مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية (بنك قطر الإسلامي)، بغية تحقيق هذا الهدف تم تحليل تطور نسب صيغ التمويل وكذا مؤشرات الربحية في بنك قطر الإسلامي خلال فترة 2010-2022، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها في أن البنك يعتمد على توليفة متنوعة من صيغ التمويل كمصدر لتوليد الأرباح ومن بين الصيغ الأكثر تعاملًا صيغتي المرابحة والمساومة والإجارة المنتهية بالتملك في حين يتم التعامل بصيغة المضاربة والاستصناع وصيغ التمويل الأخرى بنسبة أقل، وقد ساهم هذا التنوع في تحقيق نتائج سنوية إيجابية وهذا ما يحقق فعالية الهدف الذي أنشأت البنوك الإسلامية من أجله والمتمثل أساسًا في زيادة الاستثمارات وتحقيق التنمية بما يخدم مساعي الاقتصاد الإسلامي .

الكلمات المفتاحية: صيغ التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، مؤشر الربحية، بنك قطر الإسلامي .

Summary

This study aimed to know the extent of the impact of financing formulas on profitability indicators in Islamic banks (Qatar Islamic Bank). In order to achieve this goal, the development of financing formulas ratios as well as profitability indicators in Qatar Islamic Bank during the period was analyzed.

The results of the study finally concluded with a set of results, the most important of which are:

The bank relies on a diverse combination of financing formulas as a source of generating profits. Among the most widely used formulas are the Murabaha, Musawama, and Ijarah Muntahia Bittamleek formulas, while the Mudaraba, Istisna, and other financing formulas are dealt with at a lower rate. This diversification has contributed to achieving positive annual results, and this is what achieves the effectiveness of the goal that it achieves. Islamic banks were created for the purpose of increasing... Investments and development to serve the endeavors of the Islamic economy.

Keywords: Islamic financing formulas, Islamic banks, profitability index, Qatar Islamic Bank..